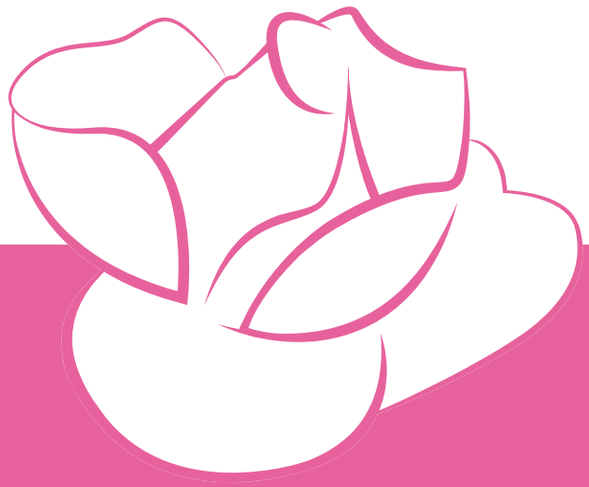

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⴷⵔⴰⴽⵜ ⵏ ⵉⵣⵔⴰⵡⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵜ

البرنامج الانتخابي

للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

للاستحقاقات الانتخابية 2026

إنصاف | شغل | كرامة

من أجل التنمية العادلة و العيش الكريم

البرنامج الانتخابي
للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
للاستحقاقات الانتخابية **2026**

تقديم:

يخوض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استحقاقات سنة 2026 برؤية سياسية جديدة وطموح إصلاحي متجدد، واضعا في صلب مشروعه المجتمعي شعار «التنمية العادلة»، باعتباره تعبير عن التزام الحزب ببناء مغرب أكثر إنصاف وتوازن، ومواصلة لمسار الإصلاح والتنمية الذي تعرفه المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بما يضمن توسيع دائرة الاستفادة من ثمار النمو وتحقيق الكرامة والعدالة لجميع المواطنات والمواطنين، وذلك في امتداد للمرجعية الاتحادية الديمقراطية الاجتماعية التي شكلت عبر تاريخ الحزب رافعة للنضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وينطلق هذا البرنامج من قناعة راسخة بأن المغرب راكم خلال السنوات الأخيرة مكتسبات مهمة على مستوى البنيات التحتية والاستثمارات الكبرى والإصلاحات المؤسساتية، غير أن المرحلة المقبلة تقتضي إرساء رؤية جديدة للتنزيل العمومي، تجعل من العدالة المجالية والاجتماعية محور أساسي للسياسات العمومية، وتضمن توزيع أكثر توازنا للثروة والفرص بين الجهات والفئات الاجتماعية، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص، انسجاما مع نفس المرجعية الاتحادية التي تعتبر أن الدولة الاجتماعية ليست خيار تقني بل اختيار سياسي مؤسس للإنصاف والمواطنة الفعلية.

ويقدم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برنامج واقعي وقابل للتنفيذ، مبني على تشخيص دقيق للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا، وفي مقدمتها إشكالية التشغيل، وتفاقم البطالة، واتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث يضع خلق فرص الشغل اللائق في صدارة أولوياته، من خلال تحفيز الاستثمار المنتج، ودعم المقاولات الوطنية، وتأهيل الرأسمال البشري، وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد الوطني ومتطلبات التحولات التكنولوجية والرقمية، في امتداد لقناعة اتحادية راسخة تعتبر أن التنمية لا تنفصل عن كرامة الإنسان وعن العدالة الاجتماعية باعتبارهما جوهر المشروع الاتحادي.

كما يلتزم الحزب بجعل محاربة الريع والاحتكار والفساد مدخل أساسي لتحقيق التنمية العادلة، عبر تعزيز المنافسة الشريفة، وتكريس مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحرير المبادرة الاقتصادية من مختلف أشكال الامتيازات غير المشروعة، بما يضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين ويعيد الثقة في المؤسسات والأسواق، انسجاما مع المرجعية الاتحادية التي طالما ربطت بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبنى البرنامج اختيارات اقتصادية واضحة ترتكز على بناء اقتصاد منتج وقادر على خلق القيمة المضافة، وتسريع وتيرة التصنيع، وتطوير السيادة الاقتصادية الوطنية، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية ذات القدرة العالية على التشغيل والتصدير، مع مواصلة تحديث الفلاحة والخدمات والاقتصاد الرقمي، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق معدلات نمو أكثر قوة واستدامة، في أفق يعكس رؤية اتحادية تعتبر أن التنمية ليست مجرد أرقام بل مشروع مجتمعي متكامل.

ويطمح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من خلال هذا البرنامج، إلى المساهمة الفعلية في تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، وبناء دولة اجتماعية قوية وعادلة، قادرة على ضمان التعليم الجيد، والصحة للجميع، والحماية الاجتماعية الفعالة، والشغل الكريم، والتنمية المتوازنة بين مختلف جهات المملكة، بما يجعل من التنمية العادلة خيار سياسي واقتصادي ومجتمعي يؤسس لمغرب أكثر تقدما وازدهارا وإنصافا، وفي وفاء دائم للمرجعية الاتحادية التي جعلت من الإنسان محور كل مشروع تنموي ومن العدالة الاجتماعية غاية أساسية للفعل السياسي.

أهدافنا بحلول سنة 2031

- تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6% سنويا، بما يمكن من خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين مستوى عيش المواطنين.
- الحفاظ على عجز الميزانية في حدود لا تتجاوز 3% من الناتج الداخلي الخام، بما يضمن استدامة المالية العمومية وقدرتها على تمويل الاستثمارات والبرامج الاجتماعية.
- خفض المديونية العمومية إلى أقل من 60% من الناتج الداخلي الخام، بما يعزز السيادة المالية للمملكة ويقلص أعباء خدمة الدين.
- تقليص عجز الميزان التجاري بنسبة لا تقل عن 15%، من خلال دعم الإنتاج الوطني والصادرات ذات القيمة المضافة العالية وتقليص التبعية للواردات.
- رفع معدل الاستثمار الخاص إلى 25% من الناتج الداخلي الخام، عبر تحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرة الخاصة والاستثمار المنتج.
- رفع مساهمة الصناعة والصادرات ذات القيمة المضافة إلى 30% من الناتج الداخلي الخام، بما يعزز السيادة الصناعية ويجعل المغرب أكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية.

تعاقد من أجل التنمية العادلة

هذه الأهداف ليست مجرد مؤشرات اقتصادية، بل هي تعاقد سياسي واضح مع المواطنات والمواطنين، لأنها تمثل الشروط الأساسية لخلق فرص الشغل، وتقوية الطبقة الوسطى، وتمويل الدولة الاجتماعية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني أكثر تنافسية وعدالة وسيادة، ومن هذا المنطلق، يجعل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من التنمية العادلة إطارا ناظما لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذا البرنامج، حتى تصل ثمار النمو إلى جميع المغاربة دون استثناء.

المحور الأول: دولة قوية، ديمقراطية، فعالة

تشكل برامج والتزامات المحور الأول من هذا البرنامج مدخل مركزي لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة قوامها الفعالية والشفافية والقرب من المواطن، من خلال ترسيخ نموذج دولة قوية في مؤسساتها، ديمقراطية في اختياراتها، وناجعة في أدائها، من خلال قناعة مفادها أن أي مشروع تنموي لا يمكن أن ينجح دون إدارة عمومية حديثة، وعدالة مجالية حقيقية، ومحاربة صارمة للفساد والريع، باعتبارها شروط أساسية لتعزيز الثقة في الفعل العمومي وتقوية نجاعة السياسات العمومية.

كما ترتكز هذه الالتزامات على رؤية متكاملة تعتبر أن قوة الدولة لا تقاس فقط بصلابة مؤسساتها، بل بقدرتها على ضمان الحقوق والحريات، وتحقيق الإنصاف الترابي والاجتماعي، وتكريس الديمقراطية التشاركية كآلية لتجويد القرار العمومي، حيث يجمع هذا المحور بين إصلاح الإدارة، وتخليق الحياة العامة، وتعزيز الجهوية المنتجة، وترسيخ دولة الحقوق والحريات، في أفق بناء نموذج تنموي أكثر توازنا ونجاعة وعدالة، يستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين ويواكب تحولات المجتمع المغربي.

إدارة في خدمة المواطن لا المواطن في خدمة الإدارة

بناء إدارة عمومية حديثة تجعل خدمة المواطن والمقاولة محور عملها، وتنتقل من منطق التعقيد والوصاية إلى منطق الثقة والنجاعة والرقمنة، بما يضمن الولوج السريع والعادل إلى الخدمات العمومية في جميع جهات المملكة.

الالتزام الأول: صفر ورقة - صفر تنقل

- رقمنة 80% من المساطر الإدارية والخدمات العمومية بحلول سنة 2030.
- إلغاء جميع الوثائق التي تتوفر عليها الإدارات العمومية واعتماد مبدأ التبادل البيني للمعطيات: إعفاء المواطنين والمقاولات من الإدلاء بالوثائق والمعلومات التي تتوفر عليها الإدارات العمومية مسبقا، مع اعتماد تبادل المعطيات إلكترونيا بين مختلف الإدارات والمؤسسات.
- تعميم التوقيع الإلكتروني والوثيقة الرقمية ذات الحجية القانونية.
- إنشاء محفظة رقمية موحدة للمواطن تضم جميع الوثائق الإدارية الأساسية: إحداث فضاء رقمي شخصي وآمن يتيح للمواطن الولوج إلى مختلف وثائقه الإدارية الأساسية، مثل بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة والشهادات والوثائق الرسمية الأخرى، من منصة موحدة.
- تمكين المواطنين من تتبع ملفاتهم إداريا بشكل فوري عبر تطبيق موحد.

الالتزام الثاني: الإدارة الصامتة موافقة

تعميم مبدأ «سكوت الإدارة موافقة» بالنسبة لجميع الرخص والشهادات والمساطر التي لا ترتبط بالأمن أو الملك العام.

- تحديد آجال قانونية ملزمة لكل خدمة إدارية.
- اعتبار الطلب مقبول تلقائيا عند تجاوز الإدارة للأجل المحدد قانونيا.
- تحميل الإدارة مسؤولية التأخير بدل تحميلها للمواطن.
- نشر آجال معالجة الملفات بشكل شفاف على المنصات الرقمية.

الالتزام الثالث: إدارة سريعة وفعالة

- تقليص آجال معالجة الملفات الإدارية بنسبة 70%.
- اعتماد مؤشرات الأداء والنجاعة داخل الإدارات العمومية.
- ربط تقييم المسؤولين الإداريين بمدى احترام آجال الخدمات.
- إحداث مرصد وطني لجودة الخدمات العمومية.
- نشر تصنيف سنوي لأفضل الإدارات والمؤسسات العمومية.

الالتزام الرابع: بوابة المغرب للخدمات العمومية

- إحداث منصة رقمية وطنية موحدة تجمع جميع الخدمات الإدارية.
- اعتماد حساب رقمي موحد للمواطن والمقاولة، من خلال إحداث فضاء رقمي موحد يتيح للمواطنين والمقاولات الولوج إلى مختلف الخدمات والإجراءات الإدارية باستعمال حساب واحد وآمن. ويساهم هذا النظام في تبسيط المساطر، وتقليص الوثائق المطلوبة، وتسريع معالجة الطلبات وتعزيز الشفافية والنجاعة.
- توحيد قواعد البيانات العمومية وربطها ببعضها البعض.
- توفير الخدمات باللغتين الرسميتين وباللغات الأجنبية الأكثر استعمالا.
- إتاحة الأداء الإلكتروني وتتبع الملفات والشكايات عبر نفس المنصة.

الالتزام الخامس: الإدارة القريبة من المواطن

- تجميع خدمات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في فضاء موحد.
- تخصيص شبابيك خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة وكبار السن ومغاربة العالم.
- توفير مكاتب للمواكبة الرقمية بالمناطق القروية والجبلية، إحداث فضاءات للقرب لمواكبة المواطنين في الولوج إلى الخدمات الرقمية والإدارية، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الولوج إلى التكنولوجيا. وتساهم هذه المكاتب

فـي تقليـص الفجـوة الرقميـة، وتيسـير الاسـتفادة مـن الخدمـات العموميـة، وتعزيـز الإدمـاج الرقمـي والاجتماعـي.

- اعتماد وحدات متنقلة للخدمات العمومية لفائدة المناطق النائية.

الالتزام السادس: إدارة شفافة وخاضعة للمحاسبة

- تعميم نشر مؤشرات الأداء والميزانيات والصفقات العمومية.
- اعتمـاد مبـدأ «الإدارة الاسـتباقية» فـي تقديـم الخدمـات العموميـة، مـن خـلال الانتقـال مـن منطـق طلـب الخدمـة إلـى منطـق تقديمهـا تلقائيـاً للمواطـن كلمـا توفرت شـروط الاسـتفادة منهـا، دون الحاجـة إلـى إيـداع طلبـات أو وثائـق إضافيـة، ممـا يختصـر الوقت ويعزز فعاليـة الإدارة.
- اعتماد استطلاعات دورية لقياس رضا المرتفقين.
- نشر تقارير سنوية حول جودة الخدمات العمومية.

محاربة الفساد والريع والاحتكار

تكريس توجهات الدولة القوية التي تحارب الفساد والريع والاحتكار، وتؤسس لاقتصاد تنافسي يقوم على تكافؤ الفرص والشفافية، ويجعل من المال العام أمانة ومن المسؤولية العمومية تكليف خاضع للمحاسبة، بما يعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات ويحرر الاستثمار والإبداع من كل أشكال الامتياز غير المشروع.

الالتزام الأول: لا مسؤولية بدون محاسبة

- اعتماد نظام وطني لتقييم أداء المسؤولين العموميين بناء على مؤشرات موضوعية قابلة للقياس.
- إلزام الوزراء والمديرين ورؤساء المؤسسات العمومية بتقديم حصيلة سنوية للإنجازات والأهداف المحققة.
- ربط الاستمرار في المسؤولية بتحقيق النتائج واحترام الالتزامات التعاقدية.

الالتزام الثاني: تجفيف منابع الفساد

- مراجعة شاملة لمنظومة التصريح بالممتلكات وتوسيع نطاق الخاضعين لها.
- إصدار قانون متطور للإثراء غير المشروع يربط بين تطور الثروة والمداخيل المصرح بها.
- إحداث وكالة وطنية موحدة للوقاية من الفساد وتنسيق جهود مكافحته.
- إلزام كبار المسؤولين بنشر تصريحات المصالح وتفادي حالات تضارب المصالح.
- تجريم استغلال النفوذ في منح الرخص والصفقات والامتيازات الاقتصادية.

الالتزام الثالث: حماية المبلغين والشهود

- إصدار قانون خاص لحماية المبلغين عن الفساد والشهود والخبراء.
- إحداث منصة رقمية وطنية آمنة للتبليغ عن الفساد.
- ضمان السرية الكاملة لهوية المبلغين.
- توفير الحماية القانونية والإدارية والمهنية للمبلغين.
- إحداث صندوق خاص لدعم المبلغين المتضررين من إجراءات انتقامية، من خلال إحداث آلية مالية وقانونية لتوفير المساعدة القضائية والدعم الاجتماعي والمهني للأشخاص الذين يتعرضون لعقوبات أو مضايقات بسبب التبليغ عن قضايا الفساد أو سوء التدبير.

الالتزام الرابع: صفقات عمومية شفافة 100%

- رقمنة دورة الصفقات العمومية بالكامل من الإعلان إلى الأداء النهائي.
- نشر جميع وثائق الصفقات العمومية للعموم في منصة وطنية موحدة.
- تمكين المقاولات من تتبع مراحل دراسة الملفات بشكل فوري.
- نشر لوائح المستفيدين النهائيين من الصفقات العمومية.
- إخضاع المشاريع الكبرى لتقييم مستقل قبل الإنجاز وبعده.

الالتزام الخامس: اقتصاد بلا ريع ولا احتكار

- مراجعة منظومة المأذونيات والرخص والامتيازات الاقتصادية وفق معايير الشفافية والاستحقاق ودفاتر التحملات.
- فتح القطاعات المحتكرة أمام المنافسة المنظمة، من خلال تعديل المنظومات القانونية للولوج الى عدد من القطاعات الاقتصادية (المحروقات، المقالع، الصيد ...)
- تعزيز استقلالية وصلاحيات مجلس المنافسة، وتشديد عقوبات الردع الواردة في قانون المنافسة والاحتكار.
- مراقبة تركيز الأسواق ومنع الممارسات المنافية للمنافسة، من خلال تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة في مجالات التحقيق والتفتيش وزجر الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وإلزام الفاعلين الاقتصاديين بالتصريح المنتظم بحصصهم السوقية وبنيات الملكية، مع نشر تقارير دورية حول وضعية المنافسة والأسعار، وإرساء آلية للإنذار المبكر والتبليغ عن الممارسات التعسفية، مع تشديد العقوبات على الاتفاقات السرية واستغلال الوضع المهيمن بما يضمن حماية المستهلكين ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- إحداث مرصد وطني للأسعار وهوامش الربح في المواد الأساسية، من خلال إرساء مؤسسة وطنية مستقلة مكلفة بتتبع تطور الأسعار وهوامش الربح عبر مختلف سلاسل الإنتاج والتوزيع للمواد الأساسية. ويهدف هذا المرصد إلى تعزيز الشفافية في الأسواق، وكشف الاختلالات والمضاربات، وتوفير معطيات دقيقة لدعم اتخاذ القرار العمومي وحماية القدرة الشرائية للمواطنين

الالتزام السادس: رقابة قوية ومؤسسات فعالة

- تعزيز الموارد البشرية والتقنية للمجلس الأعلى للحسابات والمفتشيات العامة.
- إلزام الإدارات والمؤسسات العمومية بتنفيذ توصيات هيئات الرقابة داخل آجال محددة.
- إحداث لجنة حكومية دائمة لتتبع تنفيذ تقارير الرقابة.
- نشر تقارير دورية حول تنفيذ توصيات مؤسسات الحكامة.
- إحداث مؤشر وطني سنوي للنزاهة والشفافية على مستوى القطاعات والجهات.

جهوية منتجة للثروة وعدالة مجالية حقيقية

الانتقال من جهوية تدبيرية محدودة الأثر إلى جهوية تنموية منتجة للثروة وفرص الشغل، تجعل من كل جهة قطب اقتصادي واجتماعي قادراً على تثمين مؤهلاته الخاصة، وتضمن توزيع أكثر عدالة للاستثمارات والخدمات العمومية بين مختلف مناطق المملكة.

الالتزام الأول: العدالة المجالية في الاستثمار العمومي

- زيادة لا تقل عن 60% من قيمة ميزانيات الاستثمار العمومية الجديدة للجهات التي تسجل عجز في مؤشرات التنمية والتشغيل.
- اعتماد «معامل الإنصاف المجالي» في توزيع الاستثمارات العمومية، من خلال **ارساء آلية معيارية لتوجيه الاستثمارات العمومية بناء على مؤشرات الفوارق المجالية والاجتماعية** وضع نظام واضح وشفاف يحدد كيف توزع ميزانية الاستثمار بين الجهات والأقاليم، ليس فقط على أساس عدد السكان أو المشاريع الجاهزة، بل اعتمادا على **مؤشرات دقيقة للإنصاف والتنمية**، حيث يتم بناء "سلة مؤشرات" تشمل معدل الفقر والبطالة، مستوى البنيات التحتية (طرق، مستشفيات، مدارس)، نسبة الهشاشة الاجتماعية، وفجوة الولوج إلى الخدمات الأساسية بين المدن والقرى، وكلما كانت المنطقة أكثر هشاشة، كلما حصلت على وزن أكبر في توجيه الاستثمارات العمومية، مايعني الانتقال من منطق "التوزيع المتساوي" إلى منطق "التمييز الإيجابي"، أي إعطاء أولوية للمناطق المتأخرة تنمويا من أجل تقليص الفوارق وتحقيق العدالة المجالية بشكل تدريجي.
- إحداث صندوق وطني للتضامن والتنمية المجالية لفائدة الجهات الأقل نموا، من خلال إحداث آلية مالية عمومية موجهة خصيصاً لدعم الجهات والأقاليم المتأخرة تنموياً، عبر تمويل مشاريع البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية المحلية. ويهدف هذا الصندوق إلى تقليص الفوارق المجالية، وتعزيز العدالة الترابية في توزيع الثروة والاستثمار، ودعم دينامية التنمية المستدامة في المناطق الهشة.
- اعتماد مبدأ "التنمية التفاضلية الموجهة للمجالات الجبلية" في برمجة الاستثمار العمومي، إرساء مقاربة مبتكرة لتوجيه الاستثمارات العمومية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات البنيوية للمجالات الجبلية، من حيث صعوبة الولوج، وتكلفة التجهيز، وضعف الخدمات الأساسية. ويهدف هذا المبدأ إلى اعتماد معايير تفضيلية في التمويل والبرمجة لفائدة هذه المجالات، بما يضمن تقليص العزلة، وتحسين الربط بالخدمات العمومية، وتحقيق إدماج تنموي عادل ومستدام.

الالتزام الثاني: ميزانية جهوية مرتبطة بالنتائج

- اعتماد نظام تمويل جهوي مبني على مؤشرات التنمية البشرية والتشغيل والاستثمار.
- ربط جزء من التحويلات المالية الموجهة للجهات بنتائجها التنموية.

- إحداث مرصد وطني للعدالة المجالية والتنمية الترابية.
- إعداد تقارير سنوية لقياس أداء الجهات ونشرها للعموم.
- اعتماد مؤشرات موحدة لتقييم جودة الخدمات العمومية على المستوى الجهوي.

الالتزام الثالث: إدارة جهوية بصلاحيات حقيقية

- نقل اختصاصات تنفيذية وميزانيات فعلية من الإدارة المركزية إلى المستوى الجهوي.
- تمكين الولاة والعمال والمديريات الجهوية من سلطات تقريرية أوسع، في اطار اللاتمركز الإداري، مع تسريع تنزيل قانون اللاتمركز الإداري .
- اعتماد مبدأ «القرار يتخذ حيث توجد الحاجة»، إرساء مقاربة لامركزية متقدمة تجعل من المعطيات الترابية والاجتماعية أساساً لاتخاذ القرار العمومي، عبر نقل جزء من صلاحيات البرمجة والتنفيذ إلى المستويات القريبة من المواطن.
- تجميع المصالح اللاممركزة داخل أقطاب إدارية جهوية موحدة، من خلال إعادة هيكلة التنظيم الإداري الترابي عبر تجميع مختلف المصالح اللاممركزة في أقطاب جهوية مندمجة، تعمل وفق منطق التنسيق والتكامل بدل التشتت القطاعي. ويهدف هذا التوجه إلى تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية، وتسريع اتخاذ القرار، وتحسين نجاعة التدبير الترابي، بما يعزز فعالية الدولة على المستوى الجهوي ويقرب الإدارة من المواطن.
- تعميم العقود البرامج بين الدولة والجهات لتحديد الالتزامات والنتائج.

الالتزام الرابع: أقطاب جهوية للتنمية والابتكار

- إحداث قطب اقتصادي وتنموي متخصص بكل جهة حسب مؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية.
- إنشاء مناطق جهوية للابتكار والتكنولوجيا والصناعة الخضراء.
- ربط الجامعات ومراكز البحث بالنسيج الاقتصادي الجهوي.
- تطوير منظومات اقتصادية جهوية متكاملة في الصناعة والفلاحة والسياحة والاقتصاد الرقمي، ويتم تحقيق ذلك عبر تحويل الجهة من فضاء إداري إلى منظومة إنتاج متكاملة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات العملية:

1. تخطيط جهوي قائم على سلاسل القيمة: بدل دعم القطاعات بشكل منفصل، يتم ربط الفلاحة بالصناعة التحويلية، والسياحة بالخدمات، والاقتصاد الرقمي بالتسويق والإنتاج، داخل نفس المجال الترابي.
2. تجميع الفاعلين داخل منصات جهوية للتنسيق الاقتصادي تجمع المقاولات، المستثمرين الجامعات والجماعات الترابية لتحديد المشاريع ذات الأولوية المشتركة.
3. إنشاء مناطق صناعية وفلاحية وسياحية متكاملة مرتبطة ببنيات لوجستية ورقمية، تسمح بتحويل المواد الأولية محليا ورفع القيمة المضافة داخل الجهة نفسها.

4. تحفيز الاستثمار المندمج عبر حوافز جبائية ومالية للمشاريع التي تربط بين أكثر من قطاع (فلاحة + تحويل غذائي + تصدير + تسويق رقمي).

5. رقمنة المنظومات الجهوية من خلال منصات بيانات وخدمات رقمية تربط الإنتاج بالتوزيع والأسواق، وتدعم الابتكار وريادة الأعمال.

- تخصيص صناديق استثمار جهوية لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة، عبر إرساء منظومة تمويل ترابية قريبة من الفاعلين الاقتصاديين، وذلك من خلال:

1. إحداث صناديق جهوية مستقلة أو مشتركة بين القطاعين العام والخاص تمول من ميزانية الجهة، والمؤسسات العمومية، وصناديق الاستثمار، مع إمكانية جذب مساهمات القطاع البنكي.

2. توجيه التمويل نحو المشاريع ذات القيمة المضافة العالية في مجالات الابتكار، الرقمنة، الاقتصاد الأخضر، والصناعات المحلية الناشئة بدل الاقتصار على المشاريع التقليدية.

3. اعتماد آليات انتقاء شفافة وتنافسية تقوم على دراسة الجدوى، وإمكانية خلق فرص الشغل، وأثر المشروع على التنمية الجهوية.

4. ربط التمويل بالمواكبة عبر حاضنات ومسرعات أعمال جهوية توفر التكوين، والإرشاد، والدعم التقني لضمان نجاح المقاولات الناشئة.

5. تشجيع الاستثمار المشترك (tnemessitsevni-oc) بين الصندوق الجهوي والخواص لتقليل المخاطر وتحفيز الابتكار.

الأقطاب المقترحة

- جهة **طنجة تطوان الحسيمة: الصناعة والتكنولوجيا اللوجستية.**
- **جهة الدار البيضاء سطات: المالية والاقتصاد الرقمي.**
- **جهة فاس مكناس: الصناعات الغذائية والبحث العلمي.**
- **جهة سوس ماسة: الفلاحة المبتكرة والصناعات التحويلية.**
- **جهة العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب: الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة.**
- **جهة الرباط سلا القنيطرة: الإدارة العمومية، التعليم العالي، والصناعات الثقافية والإبداعية.**
- **جهة مراكش آسفي: السياحة، الصناعات التقليدية، والاقتصاد الثقافي.**
- **جهة الشرق: التجارة العابرة للحدود، اللوجستيك، والطاقة الشمسية.**
- **جهة بني ملال خنيفرة: الفلاحة المستدامة، الصناعات الغذائية، وتثمين الموارد الطبيعية.**
- **جهة درعة تافيلالت: السياحة الواحية، الطاقات المتجددة، والاقتصاد التضامني والاجتماعي.**
- **جهة كلميم واد نون: الاقتصاد الصحراوي، الطاقات المتجددة، والخدمات اللوجستية الصحراوية.**

الالتزام الخامس: تعزيز الاستقلال المالي للجماعات الترابية

- إصلاح شامل للجبايات المحلية وربطها بالقيمة العقارية والاقتصادية، من خلال تحيين الرسوم المحلية (مثل الرسم المهني ورسم السكن والخدمات) واعتماد التقييم العقاري الرقمي وتوسيع الوعاء الجبائي ليعكس الدينامية الاقتصادية الحقيقية للجماعة، مع تبسيط المساطر لرفع مستوى التحصيل.
- إقرار آلية تحويلات عمومية قائمة على معايير الأداء والإنصاف المجالي، من خلال ربط جزء من تحويلات الدولة للجماعات الترابية بمؤشرات موضوعية مثل نسبة الفقر، البطالة، وضعية البنيات التحتية، وجودة الخدمات العمومية، لتحفيز الفعالية وتقليص الفوارق.
- تمكين الجماعات من تفعيل سياسة استثمار عقاري واستغلال أملاكها بشكل منتج، من خلال تحويل الأملاك الجماعية غير المستغلة إلى أصول مدرّة للدخل عبر الكراء، الشراكات مع القطاع الخاص، أو إحداث مشاريع اقتصادية محلية.
- رقمنة التدبير المالي والجبائي للجماعات، من خلال اعتماد أنظمة رقمية موحدة للتدبير الجبائي والتحصيل والتتبع المالي، مع ربطها بالسجل العقاري والضريبي الوطني للحد من التهرب وتحسين النجاعة.
- تعزيز قدرات الموارد البشرية الجبائية المحلية، من خلال تكوين أطر الجماعات في التدبير المالي والتحصيل الجبائي، وإحداث فرق متخصصة في مراقبة الوعاء الضريبي والتدقيق المحلي.
- إرساء شراكات بين الجماعات ومؤسسات الدولة لتقوية التحصيل، من خلال التنسيق بين الجماعات الترابية والمديرية العامة للضرائب والخزينة العامة لتبادل المعطيات وتوحيد قواعد البيانات الجبائية.

الالتزام السادس: خدمات عمومية متكافئة بين الجهات

- وضع حد أدنى وطني للخدمات العمومية الأساسية في التعليم والصحة والنقل والماء، من خلال إرساء إطار معياري وطني يحدد مستوى أدنى إلزامي من الخدمات العمومية التي يجب توفيرها لجميع المواطنين، بغض النظر عن المجال الترابي. ويشمل ذلك معايير واضحة للجودة والتغطية في التعليم والصحة والنقل العمومي والتزويد بالماء الصالح للشرب. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية، مع إلزام الدولة والجماعات الترابية بتقليص أي عجز عن بلوغ هذه المستويات الدنيا في آجال محددة وقابلة للتقييم.
- اعتماد عقود أهداف بين الدولة والجهات لتقليص الفوارق الترابية.
- تحفيز الأطر الصحية والتعليمية للعمل بالمناطق النائية عبر امتيازات مالية ومهنية.
- تعميم البنية الرقمية عالية الصبيب على جميع الجماعات الترابية.
- إحداث وكالة وطنية لمواكبة التنمية بالمناطق الجبلية والقروية.

دولة الحقوق والحريات

الالتزام الأول: عدالة ناجعة وقريبة من المواطن

- رقمنة جميع المساطر القضائية وإحداث الملف القضائي الإلكتروني.
- تعميم المحاكم الرقمية والتقاضي عن بعد في القضايا الإدارية والتجارية البسيطة.
- إحداث صندوق للمساعدة القضائية لفائدة الفئات الهشة.
- توسيع خدمات المساعدة القانونية المجانية.
- اعتماد مؤشرات سنوية لقياس جودة الأحكام وآجال التنفيذ.
- تعزيز التكوين المستمر للقضاة وموظفي العدالة.
- نشر التقارير السنوية للمحاكم ومؤشرات الأداء للعموم.

الالتزام الثاني: مغرب الحريات

- مراجعة القانون الجنائي بما ينسجم مع الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- إصدار قانون حديث للحريات العامة والعمل الجمعوي.
- مراجعة النصوص المنظمة للصحافة والنشر بما يعزز حرية التعبير والمسؤولية المهنية.
- تعزيز حماية المعطيات الشخصية في الفضاء الرقمي.
- مراجعة النصوص المرتبطة بالتمييز والعنف والكراهية.
- اعتماد تقييم دستوري إلزامي لكل مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان.
- إحداث آلية وطنية لتتبع تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة.

الالتزام الثالث: الديمقراطية المواطنة

- إطلاق منصة وطنية موحدة للمشاركة المواطنة والاستشارات العمومية.
- إلزام الوزارات والجماعات الترابية بتنظيم مشاورات عمومية قبل المشاريع الكبرى.
- تطوير آليات العرائض والملتمسات التشريعية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية 44.14 و64.14 المتعلقة بالديمقراطية التشاركية.
- تخصيص نسبة من ميزانيات الجماعات الترابية للمشاريع المقترحة مباشرة من المواطنين.
- إحداث «مجالس المواطنين» على المستوى الجهوي لمواكبة السياسات العمومية، عبر فضاءات تشاركية منظمة تعبر عن الحاجيات الواقعية للساكنة، كما تمكن هذه المجالس من تعزيز الديمقراطية التشاركية، وتقريب القرار العمومي من المواطنين بما يرفع من فعالية ونجاعة السياسات الجهوية.

الالتزام الرابع: مغاربة العالم 2030

- إحداث دوائر انتخابية خاصة بمغاربة العالم.
- إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج والتسريع إخراج القانون الجديد للمجلس
- التسريع بتنزيل التوجه الملكي بإحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج والتي ستشكل فور إحداثها الذراع التنفيذي، للسياسة العمومية في هذا المجال.
- رقمنة جميع الخدمات القنصلية بنسبة 100%.
- إحداث صندوق لدعم استثمارات مغاربة العالم في الجهات.
- إقرار «جواز المستثمر المغربي بالخارج» لتسهيل المساطر الإدارية، وضع آلية مبسطة وموحدة تمكن المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج من إنجاز مشاريعهم واستثماراتهم في المغرب دون تعقيدات إدارية متكررة، حيث يعترف بوضعهم الاستثماري بشكل مسبق. كما يهدف هذا الإجراء إلى تقليص الوثائق والمساطر وربط مختلف المتدخلين في مسار واحد سريع وفعال.
- إحداث منصة وطنية لاستقطاب الخبرات المغربية العالمية في مجالات التكنولوجيا والصناعة والبحث العلمي، تمكن من:

1. إحداث سجل وطني للكفاءات المغربية بالخارج، على شكل منصة رقمية تفاعلية تحصي وتصنف الكفاءات المغربية في العالم حسب التخصص (تكنولوجيا، صناعة، طب، بحث علمي...) مع تحديث دوري لمساراتهم المهنية.
2. تطوير آلية "المشاركة عن بعد، لتمكين الخبراء المغاربة بالخارج من المساهمة في مشاريع وطنية عن بعد عبر الاستشارة، الإشراف على مشاريع، أو التدريس بالجامعات المغربية دون اشتراط العودة الدائمة.
3. إرساء برامج استقطاب مرنة، لتسهيل عودة الخبراء لفترات محددة عبر عقود مؤقتة، بعثات بحثية، أو شراكات بين الجامعات والمقاولات، بدل اشتراط الاستقرار النهائي بالمغرب.
4. ربط المنصة بحوافز عملية للاستثمار ونقل المعرفة، مثل تسهيلات ضريبية، دعم المشاريع الناشئة التي يقودها الخبراء العائدون، وتمويل مشاريع البحث والتطوير بالشراكة مع القطاع الخاص.
5. إحداث "شبكات مغاربة العالم للابتكار" حسب القطاعات، عبر تنظيم الخبرات في شبكات موضوعاتية (الذكاء الاصطناعي، الطاقات المتجددة، الصناعة...) لتسهيل التعاون مع المؤسسات المغربية.
6. ربط المنصة بمراكز البحث والجامعات والمقاولات، بما يسمح بتحويل الخبرة الدولية إلى مشاريع تطبيقية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير التكوين والابتكار داخل المغرب.

الالتزام الخامس: مجتمع مدني شريك في التنمية

- إرساء إطار قانوني جديد موحد للعمل الجمعوي، واعتماد السجل الوطني للجمعيات كمرجعية قانونية للتأسيس والاعتراف، من خلال تحويله إلى قاعدة بيانات مركزية ذات أثر قانوني، يكون القيد فيه بمثابة الاعتراف القانوني بالجمعية، مع ربطه إلكترونيا بالإدارات المعنية لضمان الشفافية وتوحيد المعطيات وتفادي الازدواجية.
- رقمنة شاملة لتدبير الحياة الجمعوية، عبر إحداث منصة رقمية موحدة تمكن من التأسيس، التحيين، التصريح بالتعديلات، وتقديم التقارير المالية بشكل إلكتروني، مما يحد من البيروقراطية ويعزز الشفافية.
- تعزيز مبادئ الحكامة المالية للجمعيات مع تبسيط المراقبة، واعتماد مساطر مبسطة لمسك الحسابات حسب حجم الجمعية، مع تعزيز التدقيق اللاحق بدل المراقبة القبلية، بما يحافظ على حرية المبادرة مع ضمان الشفافية.
- إقرار تصنيف وطني للجمعيات حسب الأثر الاجتماعي والتنموي، وتصنيف الجمعيات وفق معايير واضحة (تنموية، خدماتية، حقوقية...) لربطها بآليات التمويل العمومي والشراكات، وتوجيه الدعم نحو الجمعيات ذات الأثر القابل للقياس.
- اعتماد التمويل التعاقدي القائم على النتائج.
- تخصيص صندوق وطني لدعم الابتكار الاجتماعي.
- تمكين الجمعيات من الولوج إلى المعطيات العمومية تنفيذا للفصل 27 من الدستور والقانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
- إحداث بوابة رقمية موحدة للدعم العمومي الموجه للجمعيات.
- تخصيص 1% من الصفقات الاجتماعية المحلية لفائدة الجمعيات ذات المنفعة العامة.

المحور الثاني: اقتصاد منتج يخلق الثروة والشغل

صناعة قوية، سيادة اقتصادية، وشغل مستدام

يؤمن الاتحاد الاشتراكي بضرورة الانتقال بالمغرب من منصة صناعية للتجميع والمناولة إلى قوة صناعية إقليمية قادرة على الإنتاج والابتكار والتصدير، وجعل الصناعة رافعة أساسية للتشغيل ولتحقيق السيادة الاقتصادية والغذائية والدوائية والطاقية، بما يضمن خلق الثروة وتقوية الطبقة الوسطى وتحسين موقع المغرب داخل سلاسل القيمة العالمية.

الالتزام الأول: السيادة الصناعية الوطنية

تلتزم الدولة بإبرام عقود برامج استراتيجية مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين، تجمع بين الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية، بهدف تعبئة الاستثمار، وتوجيه التحفيزات، وتحديد أهداف دقيقة وقابلة للتقييم، بما يضمن تحقيق السيادة الصناعية الوطنية في ثلاثة مجالات ذات أولوية، حيث ستعتمد الدولة على إبرام عقود برامج قطاعية متعددة السنوات مع الفاعلين الصناعيين والمستثمرين والمؤسسات العمومية والجهات، تقوم على مبدأ الالتزام المتبادل بين الدولة والمقاولة، وتلتزم الدولة، بموجب هذه العقود، بتوفير العقار الصناعي، والتحفيزات الضريبية والمالية، وتسهيل الولوج إلى التمويل، وتطوير البنيات التحتية، ودعم البحث والابتكار والتكوين، وتسريع المساطر الإدارية، مقابل التزام المستثمرين بإنجاز استثمارات إنتاجية، ورفع نسبة الإدماج المحلي، ونقل التكنولوجيا، وإحداث مناصب شغل مستقرة، وتحقيق أهداف محددة في الإنتاج والتصدير وتعويض الواردات.

السيادة الغذائية

- تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية لرفع نسبة تثمين المنتوجات الفلاحية الوطنية إلى 70%.
- إحداث مناطق صناعية متخصصة في الصناعات الغذائية بالقرب من الأحواض الفلاحية الكبرى.
- تقليص واردات المواد الغذائية المصنعة بنسبة 30%.
- دعم الاستثمار في التخزين والتبريد والصناعات التحويلية.

السيادة الدوائية

- رفع نسبة تصنيع الأدوية محليا إلى أكثر من 80%.
- تشجيع إنتاج الأدوية الجنيسة واللقاحات والمستلزمات الطبية.
- إحداث قطب وطني للصناعات البيوطبية والصيدلانية.
- تحفيز البحث العلمي والشراكات بين الجامعات والمقاولات الدوائية.

السيادة الطاقية

- تطوير صناعة المعدات المرتبطة بالطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- رفع نسبة الإدماج الصناعي المحلي في مشاريع الطاقة المتجددة إلى 60 %.
- استقطاب استثمارات صناعية لإنتاج البطاريات والمكونات الكهربائية..
- تطوير البحث العلمي المتعلق بالطاقات المتجددة
- العمل على تطوير البنية التحتية الغازية المتعلقة بالتخزين و تحويل الغاز المسال
- العمل على تطوير البنية التحتية المتعلقة بالمحروقات والرفع من الطاقة الاستيعابية لتصل لازيد من 60 يوم من الاحتياطات

الالتزام الثاني: 250 ألف منصب شغل صناعي جديد

- إحداث 12 قطب صناعي جديد موزع على مختلف الجهات.
- ربط التحفيزات العمومية بعدد مناصب الشغل المحدثة.
- تخصيص برامج تكوين مهني مرتبطة مباشرة بحاجيات القطاعات الصناعية.
- تشجيع الاستثمارات الصناعية بالمناطق القروية وشبه الحضرية.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة التشغيلية العالية.

القطاعات ذات الأولوية

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الدوائية.
- صناعة السيارات.
- صناعة الطائرات.
- الصناعات الإلكترونية.
- الصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة.
- الصناعات الرقمية والتكنولوجية.

الالتزام الثالث: مضاعفة الصادرات الصناعية

- مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.
- فتح أسواق جديدة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، من خلال إحداث خلايا اقتصادية متخصصة داخل السفارات المغربية تتولى مواكبة المقاولات الوطنية واستكشاف الفرص الاستثمارية والتجارية، مع توظيف اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية لخدمة المصالح الاقتصادية للمملكة، وتعزيز الحضور المغربي داخل الأسواق الإفريقية والآسيوية والأمريكية الواعدة، بما يساهم في تنويع الشركاء الاقتصاديين، ورفع الصادرات، وجلب الاستثمارات المنتجة، وتعزيز تموقع المغرب ضمن سلاسل القيمة العالمية.
- تطوير البنيات اللوجستيكية والموانئ والمناطق الحرة، عبر إطلاق جيل جديد من الاستثمارات اللوجستيكية يهدف إلى تعزيز موقع المغرب كمنصة إقليمية للتجارة والصناعة والتصدير، من خلال توسيع قدرات الموانئ التجارية وربطها بشبكات النقل الطرقي والسككي، وإحداث مناطق لوجستيكية وصناعية متكاملة بالقرب من الموانئ الكبرى والمحاور الاقتصادية، وتطوير المناطق الحرة لتصبح أقطابا للإنتاج والتصدير ونقل التكنولوجيا، بما يساهم في خفض كلفة النقل والتخزين، وتحسين تنافسية المقاولات المغربية، واستقطاب الاستثمارات الدولية، وتعزيز اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

الالتزام الرابع: إدماج المقاولة المغربية في سلاسل الإنتاج العالمية

- رفع نسبة الإدماج المحلي في صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات الى ما فوق 70 في المئة .
- تخصيص برامج دعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة للاندماج في منظومات الإنتاج العالمية، عبر احداث برنامج «مقاولة عالمية» لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة الراغبة في الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية، يعمل على :

1. تمويل عمليات التأهيل الصناعي والحصول على شهادات الجودة والمطابقة الدولية.
2. تخصيص منح للاستثمار في الرقمنة والتكنولوجيا وتحديث وسائل الإنتاج.
3. إبرام عقود شراكة بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة لتطوير منظومات المناولة والإدماج الصناعي.
4. إنشاء منصات وطنية وجهوية للربط بين الموردين المغاربة والشركات الدولية المستثمرة بالمغرب.
5. دعم المشاركة في المعارض الصناعية الدولية وبعثات الأعمال والأسواق الخارجية.

6. تحفيز الشركات العالمية العاملة بالمغرب على رفع نسبة التزود من الموردين المحليين ونقل الخبرات والتكنولوجيا إليهم.

- تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية، عبر :

1. إدراج بنود لنقل التكنولوجيا والتكوين ضمن اتفاقيات الاستثمار الكبرى المبرمة مع الشركات الأجنبية.
2. إحداث مراكز مشتركة للبحث والتطوير بين الجامعات والمقاولات الوطنية والدولية.
3. تحفيز المقاولات الأجنبية على توطين أنشطة الهندسة والتصميم والابتكار بالمغرب.
4. دعم اقتناء التكنولوجيات الحديثة وبراءات الاختراع لفائدة المقاولات المغربية.
5. إطلاق برامج للتوأمة الصناعية بين المقاولات المغربية والشركات العالمية الرائدة.
6. استقطاب الكفاءات والخبرات المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
7. تشجيع إحداث أكاديميات ومراكز تكوين متخصصة داخل المنظومات الصناعية الكبرى.

- تطوير منظومات المناولة الصناعية المغربية، عبر :

1. إعداد خريطة وطنية للمقاولات القابلة للاندماج في منظومات المناولة الصناعية وتحديد حاجيات تأهيلها.
2. إطلاق برامج خاصة للحصول على شهادات الجودة والمطابقة الدولية المطلوبة من طرف الشركات الصناعية الكبرى.
3. تخصيص دعم مالي وتقني لتحديث معدات الإنتاج واعتماد التكنولوجيات الصناعية الحديثة.
4. إحداث منصات جهوية للربط بين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمجموعات الصناعية الوطنية والدولية.
5. إلزام المشاريع الصناعية الاستراتيجية بوضع مخططات تدريجية لرفع نسبة التزود من الموردين المحليين.
6. دعم تكوين الموارد البشرية في المهن الصناعية المتخصصة المرتبطة بالمناولة والإنتاج.
7. تشجيع التجمعات الصناعية (sretsulC) التي تجمع المقاولات والموردين ومراكز البحث والتكوين داخل نفس المنظومة الإنتاجية.
8. مواكبة المقاولات المغربية للولوج إلى أسواق التصدير والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الالتزام الخامس: الأفضلية الوطنية للإنتاج المغربي

- اعتماد الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية كلما توفرت الجودة والسعر التنافسي.
- تخصيص نسبة 20 في المئة من الطلب العمومي للمقاولات الصناعية الوطنية.
- تشجيع استهلاك المنتوج المغربي عبر حملات وطنية.
- اعتماد علامة «صنع في المغرب» كمرجع للجودة والثقة.
- تحفيز المؤسسات العمومية على اقتناء المنتجات المصنعة محليا.

الالتزام السادس: الصناعة في خدمة العدالة المجالية

برنامج «جهات منتجة... جهات مزدهرة»

- تخصيص ما لا يقل عن 30 % من الاستثمارات الصناعية العمومية الجديدة لفائدة الجهات والأقاليم الأقل استفادة من التنمية الصناعية، بهدف تقليص الفوارق المجالية وخلق فرص الشغل بمختلف ربوع المملكة.
- إحداث أقطاب صناعية جهوية متخصصة تنطلق من المؤهلات الاقتصادية والموارد المحلية لكل جهة، بما يضمن تثمين الثروات المحلية وتحويلها إلى قيمة مضافة ومناصب شغل داخل الجهة نفسها.
- إطلاق برنامج وطني للمناطق الصناعية بالعالم القروي والمدن المتوسطة، موجه لاستقبال الصناعات الغذائية والتحويلية والخدمات الصناعية، للحد من التمركز المفرط للأنشطة الاقتصادية بالمحاور التقليدية.
- اعتماد نظام تحفيزات ضريبية ومالية وعقارية متدرجة يمنح أفضلية للمستثمرين الذين يختارون الاستقرار بالمناطق ذات البطالة المرتفعة أو العجز التنموي.
- ربط المناطق الصناعية الجديدة بشبكات النقل واللوجستيك والطاقة والرقمنة، لضمان جاذبيتها الاقتصادية وتنافسيتها على المدى الطويل.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية والمشاريع الصناعية الكبرى لفائدة المقاولات المحلية والجهوية، بما يساهم في خلق نسيج اقتصادي منتج داخل مختلف الجهات.
- إحداث صندوق وطني للتأهيل الصناعي الترابي يمول البنيات التحتية الصناعية والمناطق الاقتصادية بالجهات الأقل نموا.
- اعتماد مؤشر وطني للعدالة المجالية الصناعية، يتم على أساسه تتبع توزيع الاستثمارات ومناصب الشغل الصناعية بين الجهات وتصحيح الاختلالات بشكل دوري.

من التحفيز إلى التشغيل.. اقتصاد يخلق فرص الشغل... وتحفيزات عمومية مقابل نتائج

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن خلق فرص الشغل يجب أن يصبح المعيار الأساسي لنجاح السياسات الاقتصادية، وأن كل درهم من المال العام يوجه لدعم الاستثمار يجب أن ينعكس مباشرة على تشغيل المغاربة، خاصة الشباب والنساء، ولذلك يقترح الحزب نموذج جديد يقوم على ربط الدعم العمومي بالإنتاج والتشغيل والابتكار، بما يضمن اقتصاد منتج، ومقاولة مواطنة، وشباب قادرا على المبادرة والإبداع.

الالتزام الأول: كل دعم عمومي مقابل فرص شغل

برنامج «الدعم المنتج»

- ربط جميع التحفيزات الضريبية والعقارية والمالية بعدد مناصب الشغل المحدثة فعليا.
- اعتماد عقود استثمار بين الدولة والمستثمرين تتضمن أهداف دقيقة في مجال التشغيل والإنتاج والتكوين.
- استرجاع جزء من الامتيازات الممنوحة للمقاولات التي لا تحترم التزاماتها المتعلقة بإحداث فرص الشغل.
- منح تحفيزات إضافية للمقاولات التي تشغل الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة.
- تخصيص امتيازات ضريبية للمقاولات التي تستثمر في الجهات ذات معدلات البطالة المرتفعة.
- نشر تقرير سنوي حول عدد مناصب الشغل التي أحدثتها الاستثمارات المستفيدة من الدعم العمومي.

الالتزام الثاني: خطة وطنية لتشغيل الشباب

برنامج «شباب يشتغل»

إطلاق خطة وطنية متعددة القطاعات لخفض معدل بطالة الشباب إلى أقل من 15% خلال الولاية الحكومية:

أولا: حكامة وطنية موحدة للتشغيل

- إحداث المجلس الوطني للتشغيل والكفاءات برئاسة رئيس الحكومة، يضم القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع الخاص، والنقابات، والجهات، تكون مهمته إعداد السياسة الوطنية للتشغيل، وتتبع تنفيذها، ونشر تقرير نصف سنوي حول النتائج المحققة.

- إلزام جميع القطاعات الحكومية بإعداد مخططات قطاعية للتشغيل تتضمن أهدافا رقمية لخلق فرص الشغل، وربط جزء من ميزانياتها بتحقيق هذه الأهداف.
- اعتماد مؤشر وطني للتشغيل ضمن مؤشرات تقييم الأداء الحكومي، إلى جانب النمو والاستثمار.

ثانيا: تعبئة القطاعات الاقتصادية الأكثر إحداثا للشغل

- توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات ذات الكثافة التشغيلية، خاصة الصناعة، والفلاحة ذات القيمة المضافة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والبناء والأشغال العمومية، والاقتصاد الأخضر، والخدمات الحديثة.
- إعداد عقود برامج مع كل قطاع اقتصادي تتضمن أهدافا سنوية لخلق فرص الشغل، مقابل تحفيزات ضريبية ومالية.
- ربط الدعم العمومي للمقاولات بعدد مناصب الشغل المحدثة واستمراريتها، مع وقف الدعم عن المشاريع التي لا تحقق التزاماتها التشغيلية.

ثالثا: تأهيل الكفاءات وربط التعليم بسوق الشغل

- مراجعة التكوينات الجامعية والمهنية كل ثلاث سنوات بناء على حاجيات سوق الشغل.
- إدماج المهارات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، واللغات الأجنبية، وريادة الأعمال في مختلف مسارات التكوين.
- تعميم التدريب الإجباري داخل المقاولات بالنسبة للطلبة والمتدربين.
- إحداث منصة وطنية تربط الجامعات ومؤسسات التكوين المهني بالمقاولات لتحديد حاجيات التشغيل بشكل مستمر.

رابعا: دعم المبادرة والاستثمار الذاتي

- إطلاق برنامج وطني لتمويل المقاولات الناشئة والمشاريع الشبابية بقروض ميسرة وضمانات عمومية.
- إحداث مراكز جهوية للمواكبة تقدم خدمات التوجيه، والتكوين، والاستشارة القانونية والمالية إلى غاية استقرار المشروع.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية للمقاولات الناشئة والشبابية، مع تبسيط شروط الولوج إليها.

خامسا: سياسة جهوية للتشغيل

- إعداد خطة تشغيل خاصة بكل جهة تنطلق من مؤهلاتها الاقتصادية وخصوصياتها الاجتماعية.
- منح الجهات صلاحيات وموارد مالية لتنفيذ برامج التشغيل المحلية.
- إنشاء مرصد جهوي لسوق الشغل بكل جهة لرصد المهن المطلوبة واستشراف فرص التشغيل المستقبلية.

سادسا: إدماج الشباب في سوق الشغل

- إطلاق برنامج «أول تجربة مهنية» لفائدة الخريجين، تتحمل الدولة جزءا من الأجور والاشتراكات الاجتماعية خلال السنة الأولى من التشغيل.
- تحفيز المقاولات التي تحول عقود الإدماج إلى عقود عمل دائمة.
- تطوير برامج التكوين أثناء العمل والتكوين المستمر داخل المقاولات.

سابعا: نظام وطني للتتبع والتقييم

- إصدار تقرير فصلي حول مؤشرات التشغيل حسب الجهات والقطاعات والفئات العمرية.
- نشر جميع المعطيات المتعلقة بخلق فرص الشغل والدعم العمومي في إطار الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- مراجعة الخطة سنويا وفق النتائج المحققة والمتغيرات الاقتصادية.

الالتزام الثالث: جيل المقاولين

برنامج «جيل المقاولين»

- تكوين 100 ألف شاب وشابة في ريادة الأعمال والتدبير المالي والتسويق الرقمي.
- إدراج ثقافة المقاولة والابتكار في مختلف مستويات التعليم والتكوين.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية للمقاولات التي أحدثها الشباب.
- توفير المواكبة القانونية والمالية والتقنية للمقاولين الشباب خلال السنوات الأولى من نشاطهم.
- إحداث شبكة وطنية للمستثمرين الموجهين لدعم المشاريع الواعدة.

الالتزام الرابع: التكوين من أجل التشغيل

برنامج «مهارات المستقبل»

مراجعة منظومة التكوين المهني والتعليم العالي وفق حاجيات الاقتصاد الوطني والمهن المستقبلية، من خلال تطوير التخصصات المستقبلية:

- إحداث مسالك جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والصناعة 4.0، والطاقات المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والاقتصاد الأخضر، والروبوتيك، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا المالية.
- تعزيز التكوين في المهن المرتبطة بالسيادة الصناعية، والصناعات الدوائية، وصناعة السيارات والطيران، واللوجستيك، والاقتصاد البحري.

- إدماج المهارات الرقمية، واللغات الأجنبية، والتواصل، والقيادة، وريادة الأعمال، والثقافة المالية، ضمن جميع التخصصات.
- تعميم التكوين بالتناوب بين المؤسسة التعليمية والمقاولة، بحيث يقضي المتدرب أو الطالب جزءا مهما من تكوينه داخل المقاولات والإدارات.
- جعل التدريب الميداني إلزاميا ومؤدى عنه في جميع التكوينات المهنية والتقنية والجامعية ذات الطابع التطبيقي.
- تحفيز المقاولات التي تستقبل المتدربين وتساهم في تكوينهم، من خلال امتيازات ضريبية ودعم مالي.
- حكامة جديدة لمنظومة التكوين
- منح الجهات دور أساسي في برمجة التكوينات وفق خصوصياتها الاقتصادية وحاجيات سوق الشغل المحلي.
- ربط تمويل الجامعات ومؤسسات التكوين بمؤشرات الأداء، خاصة نسبة إدماج الخريجين في سوق الشغل، وجودة التكوين، والشراكات مع المقاولات.
- اعتماد نظام وطني لتقييم الخريجين وتتبع مساراتهم المهنية لمدة خمس سنوات بعد التخرج، قصد تحسين جودة التكوين بشكل مستمر.
- تشجيع المقاولات على الاستثمار في مراكز التكوين والبحث والتطوير داخل الجامعات والمعاهد العليا.
- إطلاق برنامج وطني لإعادة تأهيل العمال والباحثين عن الشغل لمواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية.
- إحداث حساب شخصي للتكوين المستمر يمكن كل عامل أو باحث عن الشغل من الاستفادة من دورات تكوينية معتمدة طيلة مساره المهني.
- تطوير منصات رقمية وطنية للتعلم عن بعد تمنح شهادات معترف بها في المهارات المطلوبة داخل سوق الشغل.

المقاولة الصغرى والمتوسطة...
قلب الاقتصاد الوطني ومحرك التشغيل

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، باعتبارها أكبر مصدر لخلق فرص الشغل، ومحركا للابتكار والتنمية الترابية، لذلك يلتزم بإطلاق جيل جديد من السياسات العمومية التي تجعل من المقاولة الوطنية شريكا أساسيا في التنمية، من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الولوج إلى التمويل، وتعزيز تنافسيتها، وفتح آفاق جديدة أمام المقاولات الناشئة والمبتكرة.

الالتزام الأول: الطلب العمومي في خدمة المقاولة الوطنية

برنامج «الصفقة الوطنية»

- تخصيص ما لا يقل عن 20% من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، مع ضمان ولوجها العادل والشفاف إلى الطلب العمومي.
- تقسيم الصفقات الكبرى إلى حصص تمكن المقاولات الوطنية من المشاركة فيها.
- منح أفضلية للمقاولات المغربية التي تعتمد نسبة مرتفعة من الإدماج المحلي وتشغل اليد العاملة الوطنية.
- تقليص آجال الأداء إلى أقل من 30 يوما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- إحداث منصة رقمية موحدة للإخبار بجميع الصفقات العمومية وتبسيط مساطر المشاركة فيها.

الالتزام الثاني: مناخ استثمار بسيط وسريع

برنامج «استثمر بدون عراقيل»

- إحداث شباك وطني رقمي موحد للاستثمار يضم جميع التراخيص والمساطر الإدارية.
- تقليص مدة إحداث المقاولات إلى أقل من 24 ساعة.
- تعميم مبدأ «الإدارة الصامتة موافقة» في جميع الرخص الاقتصادية غير المرتبطة بالأمن أو البيئة.
- مراجعة جميع المساطر الإدارية وإلغاء التراخيص غير المبررة وتعويضها بالتصريح كلما أمكن.
- اعتماد ميثاق وطني لتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المستثمرين والمقاولات.
- برنامج «بنك الاستثمار والتنمية»
- إحداث بنك عمومي للاستثمار والتنمية متخصص في تمويل المشاريع الإنتاجية والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

- توفير قروض استثمارية طويلة الأمد بشروط تفضيلية للمقاولات الصناعية والفلاحية والرقمية.
- إحداث نوافذ تمويل خاصة بالمقاولات النسائية والشبابية والمقاولات المبتكرة.
- تقوية آلية الضمان العمومي لتقليص مخاطر تمويل المقاولات الصغيرة.

الالتزام الثالث: تمويل أكثر... وضمانات أقل

برنامج «التمويل للجميع»

- تبسيط شروط الولوج إلى التمويل البنكي بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة: عبر إحداث نظام وطني للضمان العمومي يغطي ما بين 80% و90% من قيمة القروض الموجهة للمشاريع الإنتاجية، وتقليص الضمانات العقارية المطلوبة، واعتماد تقييم المشاريع بناء على جدواها الاقتصادية وآفاق نموها بدل الاقتصار على حجم الضمانات المتوفرة، مع تحديد أجل أقصى لا يتجاوز 30 يوما للبت في طلبات التمويل، وإحداث منصة رقمية موحدة لتبادل المعلومات بين الأبناك والإدارة الضريبية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يخفف العبء الإداري على المقاولات، ويشجع الأبناك على تمويل الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل. وإحداث آلية **«الحق في التمويل»** للمقاولات الصغرى والمتوسطة، تتيح للمقاولة التي تم رفض ملفها من طرف بنكين على الأقل عرض مشروعها على لجنة وطنية مستقلة للتمويل، تتولى تقييم جدواه الاقتصادية، واقتراح حلول تمويلية أو تفعيل الضمان العمومي الكلي عند الاقتضاء.
- تطوير أدوات التمويل البديلة، مثل رأس المال الاستثماري، والتمويل الجماعي، وصناديق الاستثمار الجهوية.
- إحداث منصات رقمية لمواكبة المقاولات في إعداد ملفات التمويل.

الالتزام الخامس: جيل جديد من المقاولات الناشئة

برنامج «Startup Maroc»

- إحداث حاضنات ومسرعات أعمال في جميع الجهات بشراكة مع الجامعات والقطاع الخاص.
- منح إعفاءات ضريبية للمقاولات الناشئة خلال السنوات الثلاث الأولى من نشاطها.
- دعم تسجيل براءات الاختراع وتسويق المنتجات والخدمات الرقمية المغربية.
- تسهيل ولوج المقاولات الناشئة إلى الأسواق الوطنية والدولية والصفقات العمومية عبر إحداث برنامج وطني لمواكبة المقاولات الناشئة في التصدير، يشمل الدعم التقني والقانوني والتسويقي، وتمويل المشاركة في المعارض والبعثات الاقتصادية الدولية، وربطها بشبكات الأعمال والأسواق الخارجية، بما يمكنها من الاندماج في سلاسل القيمة الوطنية والعالمية، وتحويل الابتكار المغربي إلى فرص حقيقية للنمو والتوسع وخلق فرص الشغل.

الالتزام السادس: مواكبة المقاولة من الفكرة إلى التوسع

برنامج «المقاولة تنمو»

- إحداث شبكة وطنية لمراكز مواكبة المقاولات تقدم خدمات الاستشارة القانونية والمالية والتقنية بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني.
- توفير برامج للتكوين في التدبير المالي، والتسويق، والتحول الرقمي، والتصدير.
- إطلاق برنامج وطني لإنقاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات مالية قابلة للتجاوز، حفاظا على مناصب الشغل:
- إحداث صندوق وطني لإعادة هيكلة المقاولات يتدخل بشكل مؤقت لدعم المقاولات التي تعاني من أزمة سيولة أو تراجع ظرفي في النشاط.
- جدولة الديون الضريبية وديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على فترات تمتد من 3 إلى 5 سنوات دون غرامات إضافية بالنسبة للمقاولات الملتزمة بخطة الإنقاذ.
- إطلاق مسطرة مبسطة للإنقاذ الاقتصادي قبل الوصول إلى مرحلة التصفية القضائية.
- تمكين المقاولات من قروض إنقاذ مضمونة من الدولة للحفاظ على الأجور ومناصب الشغل خلال فترات الصعوبة.
- إلزام الأبناك بدراسة مخططات الإنقاذ بالنسبة للمقاولات القابلة للاستمرار بدل اللجوء مباشرة إلى وقف التمويل.
- ربط الاستفادة من برنامج الإنقاذ بالحفاظ على مناصب الشغل وعدم اللجوء إلى تسريح جماعي للعمال إلا في الحالات الاستثنائية.

العدالة الجبائية والإنصاف الاقتصادي...نظام ضريبي عادل يدعم الطبقة الوسطى ويحفز النمو

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن العدالة الضريبية تشكل أحد المداخل الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية، وأن النظام الجبائي يجب أن ينتقل من منطق تثقيل كاهل الأجراء والطبقة الوسطى إلى منطق الإنصاف والمساهمة العادلة في تحمل الأعباء العمومية، بما يضمن تمويل الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتقليص الفوارق الاجتماعية.

الالتزام الأول: تخفيف العبء الضريبي على الطبقة الوسطى

برنامج «دخل أكبر للأسرة المغربية»

- مراجعة أشطر الضريبة على الدخل بنقطتين على الأقل بما يرفع الدخل الصافي للأجراء.
- الرفع التدريجي للشريحة المعفاة من الضريبة على الدخل لتصل الى 50 ألف درهم سنويا.
- تمكين الأسر من خصم جزء من مصاريف التعليم والصحة والسكن من الوعاء الضريبي.
- مراجعة الضريبة على معاشات التقاعد لتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين.

الالتزام الثاني: توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب

برنامج «الكل يساهم... بعدالة»

- إدماج الأنشطة غير المهيكلة بشكل تدريجي داخل الاقتصاد المنظم.
- تعميم الفاتورة الإلكترونية والتصريح الرقمي للمعاملات التجارية.
- تعزيز التنسيق بين الإدارات الجبائية والمؤسسات المالية لمحاربة الغش الضريبي.
- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي المنظم.
- توسيع قاعدة الملزمين عوض الزيادة في الضغط على الفئات الملتزمة أصلا.

الالتزام الثالث: مراجعة الضريبة على القيمة المضافة

برنامج «ضريبة عادلة على الاستهلاك»

- تخفيض أو إعفاء المواد الأساسية ذات الاستهلاك الاساسي من نسب الضريبة المرتفعة.
- تقليص تراكم الضريبة على سلاسل الإنتاج بما ينعكس على الأسعار النهائية، عبر استكمال إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لضمان حيادها الاقتصادي، وتوسيع حق الخصم والاسترجاع بين مختلف حلقات الإنتاج والتوزيع، وتسريع معالجة الاعتمادات الضريبية المتراكمة لدى المقاولات، بما يمنع انتقال العبء الضريبي من مرحلة إلى أخرى داخل سلسلة الإنتاج، ويخفض تكاليف الإنتاج، ويعزز تنافسية المقاولات المغربية، ويساهم في تقليص الأسعار النهائية للسلع والخدمات لفائدة المستهلكين.

- تسريع استرجاع مستحقات الضريبة لفائدة المقاولات، عبر إرساء نظام رقمي متكامل لمعالجة طلبات الاسترجاع في آجال محددة قانونا لا تتجاوز 30 يوما بالنسبة للمقاولات الملتزمة ضريبيا، واعتماد مبدأ الاسترجاع التلقائي للملفات المستوفية للشروط، مع إحداث آلية خاصة لمعالجة الملفات العالقة والمتأخرة، وتمكين المقاولات المصدرة والمستثمرة من مساطر مبسطة وسريعة لاسترجاع مستحقاتها، بما يحسن سيولتها المالية، ويخفف الضغط على خزائنها، ويعزز قدرتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل.
- اعتماد تقييم دوري لأثر الضريبة على القدرة الشرائية والتضخم، من خلال إحداث آلية وطنية مستقلة لرصد وتحليل انعكاسات الضرائب والرسوم على أسعار السلع والخدمات ومستوى عيش الأسر، وإعداد تقارير سنوية ترفع إلى البرلمان والحكومة، تتضمن قياس أثر كل إصلاح ضريبي على القدرة الشرائية، والتنافسية الاقتصادية، ومعدلات التضخم، مع اعتماد مبدأ المراجعة التلقائية لبعض المقتضيات الجبائية كلما ثبت تأثيرها السلبي على المواطنين أو على النشاط الاقتصادي، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات تمويل السياسات العمومية وحماية القدرة الشرائية وتعزيز النمو الاقتصادي.

الالتزام الرابع: ضريبة عادلة على الثروة من أجل التضامن والتنمية

برنامج «الثروة في خدمة التنمية»

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي مساهمة أكبر من الفئات الأكثر استفادة من الثروة الوطنية في تمويل المجهود التنموي، وذلك في إطار من الإنصاف والشفافية والاستقرار الجبائي.

- إقرار ضريبة تصاعدية على الثروات الكبرى الصافية التي تتجاوز سقفا معينا يحدده القانون، مع استثناء الأصول المنتجة والاستثمارات الموجهة لخلق الثروة ومناصب الشغل.
- تخصيص عائدات ضريبة الثروة لتمويل المدرسة العمومية، وتطوير المنظومة الصحية، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.
- إحداث سجل وطني موحد للأصول والثروات الكبرى، وتعزيز آليات تبادل المعلومات المالية والعقارية لضمان التصريح العادل ومحاربة التهرب الجبائي.
- اعتماد نظام جبائي يميز بين الثروة المنتجة للثروة والثروة غير المستغلة، بما يشجع الاستثمار المنتج ويحد من المضاربة والاحتفاظ غير المنتج بالأصول.

الالتزام الخامس: الأسرة أساس النظام الجبائي

برنامج «الضريبة الأسرية»

- اعتماد الأسرة كوحدة مرجعية للاحتساب الضريبي بدل الفرد فقط.
- الأخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال والأشخاص المعالين عند احتساب الضريبة.
- منح تحفيزات ضريبية للأسر التي تتحمل مصاريف التعليم والتكوين والرعاية الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة أو كبار السن.

الفلاحة المنتجة والسيادة الغذائية

من الدعم إلى الإنتاج... ومن فلاحة الإعانات إلى فلاحة القيمة المضافة

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الفلاحة المغربية مطالبة بالانتقال إلى مرحلة جديدة، تجعل من الفلاح شريكا في التنمية وليس مجرد مستفيد من الدعم، ومن الأمن الغذائي أولوية وطنية، ومن العالم القروي فضاء للإنتاج والاستثمار وخلق فرص الشغل، وذلك من خلال سياسة فلاحية تحقق التوازن بين الفلاحة التصديرية والفلاحة الموجهة للسوق الوطنية، وتثمن الموارد الطبيعية، وتحسن دخل الفلاحين، وتضمن استدامة الإنتاج في مواجهة التغيرات المناخية.

الالتزام الأول: دعم عادل للفلاح المنتج

برنامج «الفلاح أولا»

- إعادة توجيه الدعم العمومي ليعطي الأولوية للفلاحين الصغار والمتوسطين، مع اعتماد معايير الإنصاف والإنتاجية بدل حجم الاستغلالية فقط.
- مراجعة آليات توزيع الدعم لضمان وصوله المباشر إلى مستحقيه عبر منصة رقمية موحدة.
- تخصيص برامج تمويل ميسرة للفلاحين الشباب وتشجيع الاستثمار الفلاحي العائلي.
- توسيع خدمات التأمين الفلاحي ضد الجفاف والكوارث الطبيعية، مع تحمل الدولة جزءا من أقساط التأمين.
- إحداث صندوق لدعم تجديد الضيعات الصغيرة وتشجيع اعتماد التقنيات الحديثة والاقتصاد في استعمال المياه.

الالتزام الثاني: الأمن الغذائي أولوية وطنية

برنامج «سيادتنا الغذائية»

- إعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي ترتكز على ضمان استقرار التموين بالمواد الأساسية.
- إعطاء الأولوية لإنتاج الحبوب، والقطاني، والزيوت النباتية، والسكر، والأعلاف، والمنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية.
- إنشاء مخزون وطني استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات.
- تشجيع الزراعات المقاومة للجفاف والأقل استهلاكا للمياه.
- تسريع الاستثمار في تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في الري.

الالتزام الثالث: فلاحة تخلق القيمة المضافة

برنامج «من الحقل إلى السوق»

- تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية لتثمين المنتوجات الفلاحية الوطنية.
- إحداث منصات جهوية للتجميع والتخزين والتلفيف والتسويق.
- دعم إنشاء التعاونيات والمقاولات الفلاحية المحلية.
- تشجيع الاستثمار في سلاسل القيمة ذات المردودية العالية، مثل زيت الزيتون، والحوامض، والتمور، والمنتجات المجالية.
- تحسين الربط اللوجستي بين مناطق الإنتاج والأسواق الوطنية والدولية.

الالتزام الرابع: العالم القروي فضاء للتشغيل والاستثمار

برنامج «شغل في قريتي»

- إحداث مناطق للأنشطة الاقتصادية الفلاحية والقروية في مختلف الجهات.
- تشجيع المقاولات الصغرى العاملة في الصناعات الغذائية والخدمات الفلاحية، من خلال إحداث برنامج وطني للدعم والمواكبة يهدف إلى تثمين المنتوجات الفلاحية المحلية ورفع قيمتها المضافة، عبر توفير تمويلات ميسرة وتجهيزات حديثة لوحدات التحويل والتلفيف والتخزين والتبريد، وتسهيل الولوج إلى العقار الصناعي بالمناطق القروية، وتقديم مواكبة تقنية في مجالات الجودة والسلامة الصحية والتسويق، مع تخصيص تحفيزات ضريبية للمقاولات المحدثة بمحيط المناطق الفلاحية، وتشجيع إحداث مقاولات خدمات فلاحية متخصصة في المكننة الزراعية، والري، والصيانة، والاستشارة التقنية، والتحول الرقمي، بما يساهم في خلق فرص الشغل بالعالم القروي، وتقليص ضياع المنتوجات الفلاحية، وتعزيز السيادة الغذائية الوطنية.
- تطوير التكوين المهني الفلاحي وربطه بحاجيات الاقتصاد القروي.
- دعم المشاريع المدرة للدخل لفائدة الشباب والنساء في العالم القروي.
- تعميم البنيات الأساسية من طرق وماء وكهرباء وإنترنت عالي الصبيب بالمناطق القروية.

الالتزام الخامس: تثمين المنتوج المغربي

برنامج «منتوجنا... ثروتنا»

- إطلاق علامة وطنية موحدة للمنتجات الفلاحية المغربية عالية الجودة.
- دعم تسويق المنتجات المحلية داخل الأسواق الوطنية والدولية، عبر إطلاق برنامج وطني لترويج المنتوج المغربي يعتمد على مواكبة التعاونيات والمقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات التسويق والتلفيف والعلامات التجارية والتسويق الرقمي، وإحداث منصات جهوية ووطنية لتجميع وتسويق المنتجات

المحلية، مع تسهيل ولوجها إلى سلاسل التوزيع الكبرى والأسواق الممتازة، ودعم مشاركتها في المعارض الوطنية والدولية، وتوفير مواكبة تقنية للحصول على شهادات الجودة والمطابقة المطلوبة للتصدير، إلى جانب إبرام شراكات تجارية مع الأسواق الخارجية الواعدة، بما يعزز تنافسية المنتوج المغربي، ويرفع صادراته، ويمكن المنتجين المحليين من الاستفادة بشكل أكبر من القيمة المضافة لمنتجاتهم.

- تطوير التجارة الإلكترونية للمنتجات المجالية والفلاحية.
- تشجيع المؤسسات العمومية والفنادق والمطاعم على اقتناء المنتجات الوطنية، عبر اعتماد سياسة للأفضلية الوطنية في المشتريات العمومية وسلاسل التوريد، وتخصيص نسبة دنيا من المقتنيات لفائدة المنتجات الفلاحية والصناعية المغربية التي تستجيب لمعايير الجودة والتنافسية، مع إبرام اتفاقيات شراكة بين المنتجين المحليين والمؤسسات العمومية وقطاعي السياحة والمطعمة، وإحداث منصات جهوية للربط المباشر بين المنتجين والمشترين، بما يضمن تسويق الإنتاج الوطني، ويدعم المقاولات والتعاونيات المغربية، ويعزز خلق القيمة المضافة وفرص الشغل داخل مختلف جهات المملكة.

الالتزام السادس: فلاحة مستدامة في مواجهة التغيرات المناخية

برنامج «الفلاحة الذكية»

- تعميم تقنيات السقي الموضعي والرقمنة في تدبير الضيعات الفلاحية.
- دعم البحث العلمي في مجال البذور المقاومة للجفاف والتغيرات المناخية.
- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة في الضيعات الفلاحية.
- إحداث نظام وطني للإنذار المبكر بالمخاطر المناخية لفائدة الفلاحين.
- تحفيز الاقتصاد الدائري وإعادة تثمين النفايات الفلاحية.

الماء والطاقة...سيادة مائية وطاقية من أجل الأجيال القادمة

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن الأمن المائي والانتقال الطاقي أصبحا من أكبر التحديات الاستراتيجية التي تواجه المغرب، في ظل توالي سنوات الجفاف، وارتفاع الطلب على الماء والطاقة، وتسارع آثار التغيرات المناخية. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية جديدة تجعل من الماء والطاقة ركيزتين للسيادة الوطنية، ومحركين للتنمية الاقتصادية، وضامنين للأمن الغذائي، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال المقبلة.

الالتزام الأول: الأمن المائي للمغرب

برنامج «ماء لكل المغاربة»

- تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، مع إعطاء الأولوية للمناطق الساحلية التي تعرف خصاصا مائيا.
- ربط محطات التحلية بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتقليص كلفة الإنتاج.
- مواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة والتلية، وتطوير منشآت تخزين المياه.
- تسريع تنفيذ مشاريع الربط بين الأحواض المائية لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد.
- تقوية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب وتقليص نسبة ضياع المياه إلى أقل من 15%.

الالتزام الثاني: الماء مورد لا يهدر

برنامج «الماء الدائري»

- تعميم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء، والمجالات الصناعية، والفلاحة.
- إلزام المدن الكبرى بإحداث محطات حديثة لمعالجة المياه العادمة.
- تشجيع المقاولات على اعتماد أنظمة الاقتصاد في استهلاك المياه وإعادة تدويرها.
- تطوير شبكات منفصلة لاستعمال المياه المعالجة في الاستخدامات غير المنزلية.
- دعم البحث العلمي والابتكار في مجال تكنولوجيا معالجة المياه.

الالتزام الثالث: سيادة طاقية واقتصاد أخضر

برنامج «طاقة المغرب 2035»

- مضاعفة الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية والهيدروجين الأخضر.
- رفع مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى أكثر من 60% بحلول سنة 2030.

- تشجيع تصنيع المعدات المرتبطة بالطاقات المتجددة داخل المغرب لرفع نسبة الإدماج الصناعي.
- تحفيز الاستثمار الخاص في إنتاج وتخزين الطاقة النظيفة.
- تطوير شبكات نقل الكهرباء وربطها بالمشاريع الطاقية الجديدة.

الالتزام الرابع: انتقال طاقي عادل

برنامج «الطاقة للجميع»

- تشجيع وتحفيز الأسر ذات الدخل المحدود للولوج إلى حلول الطاقة النظيفة.
- تحفيز تجهيز المنازل والإدارات والمؤسسات التعليمية بالألواح الشمسية.
- إطلاق برنامج وطني لتحسين النجاعة الطاقية في المباني والصناعة والنقل.
- مواكبة المقاولات في الانتقال نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

الالتزام الخامس: حماية الموارد الطبيعية

برنامج «ثروتنا الطبيعية»

- إطلاق خطة وطنية لإعادة التشجير ومكافحة التصحر واستعادة النظم البيئية.
- حماية الغابات والواحات والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي، عبر تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للحفاظ على النظم البيئية الهشة، ترتكز على مكافحة التصحر وحرائق الغابات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتوسيع برامج التشجير وإعادة تأهيل الغابات والواحات المتضررة، وحماية المناطق الرطبة والمجالات الطبيعية ذات القيمة الإيكولوجية العالية، مع تعزيز المراقبة البيئية وتطبيق صارم للقوانين المتعلقة بحماية البيئة، وإشراك الساكنة المحلية والتعاونيات والمجتمع المدني في تدبير الموارد الطبيعية بشكل مستدام، بما يضمن الحفاظ على الثروات البيئية للأجيال المقبلة، ويعزز قدرة المغرب على مواجهة التغيرات المناخية.
- تشديد مراقبة استغلال المقالع والموارد الطبيعية ومحاربة الاستغلال العشوائي.
- توسيع برامج فرز وتدوير النفايات وتشجيع الاقتصاد الدائري.
- تعزيز التربية البيئية وإشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في حماية الموارد الطبيعية.

الالتزام السادس: حكامة جديدة للماء والطاقة

برنامج «الحكامة البيئية»

- إعداد استراتيجية وطنية موحدة للأمن المائي والطاقي إلى أفق 2050.
- إحداث مرصد وطني للماء والطاقة يتولى تتبع المؤشرات ونشر التقارير الدورية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات المتدخلة في تدبير الموارد الطبيعية.
- اعتماد التخطيط الترابي في تدبير الموارد المائية والطاقية وفق خصوصيات كل جهة.
- توجيه جزء من عائدات الاقتصاد الأخضر لتمويل مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية.

من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة...
ومن استيراد التكنولوجيا إلى إنتاجها

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن مستقبل التنمية الاقتصادية في المغرب لن يصنع فقط بالاستثمار في البنيات التحتية، بل بالاستثمار في الإنسان، والمعرفة، والبحث العلمي، والابتكار، فالاقتصادات الأكثر تنافسية هي تلك التي تنتج المعرفة وتحولها إلى ثروة، وتربط الجامعة بالمقاولة، والباحث بالمستثمر، والاختراع بالسوق. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية للابتكار تجعل من الاقتصاد المعرفي ركيزة للنمو، والسيادة التكنولوجية، وخلق فرص الشغل ذات القيمة المضافة.

الالتزام الأول: الاستثمار في المعرفة

برنامج «المغرب يبتكر»

- الرفع التدريجي للإنفاق الوطني على البحث العلمي والابتكار ليصل إلى 2% من الناتج الداخلي الخام.
- تخصيص صندوق وطني دائم لتمويل البحث العلمي والابتكار، يعتمد على شراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
- توجيه التمويل نحو البحوث التطبيقية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر.
- إحداث برنامج وطني لتمويل الباحثين الشباب ومشاريع الدكتوراه ذات الأولوية الوطنية.
- تحفيز المقاولات على الاستثمار في البحث والتطوير من خلال امتيازات ضريبية.

الالتزام الثاني: جامعات تقود الابتكار

برنامج «أقطاب المعرفة»

- إحداث أقطاب جامعية وطنية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، والهيدروجين الأخضر، والطاقات المتجددة، والأمن السيبراني، والبيوتكنولوجيا، والصناعة 4.0.
- إنشاء مختبرات وطنية مشتركة بين الجامعات والمقاولات والمؤسسات العمومية.
- تجهيز الجامعات ببنيات حديثة للبحث والابتكار والحوسبة المتقدمة.
- دعم التكوين في التخصصات العلمية والهندسية والمهن الرقمية.
- استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في التأطير والبحث العلمي.

الالتزام الثالث: المقاولة التكنولوجية محرك الاقتصاد الجديد

برنامج «Startup Maroc 2035»

- مضاعفة عدد المقاولات الناشئة العاملة في التكنولوجيا والابتكار.
- إحداث مناطق وطنية للابتكار والتكنولوجيا بالقرب من الجامعات الكبرى.
- منح إعفاءات ضريبية للمقاولات التكنولوجية خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها.
- تسهيل ولوج المقاولات المبتكرة إلى الصفقات العمومية والأسواق الدولية.
- تشجيع تطوير الحلول الرقمية المغربية في مجالات الصحة والتعليم والإدارة والصناعة.

الالتزام الرابع: الجامعة والمقاولة... شراكة من أجل التنمية

برنامج «من المختبر إلى السوق»

- إبرام عقود شراكة استراتيجية بين الجامعات والمقاولات في مجالات البحث والتطوير.
- إلزام المؤسسات الجامعية بإحداث مكاتب لنقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث العلمي.
- تعميم التدريب الإجباري داخل المقاولات في جميع التخصصات الجامعية ذات الطابع المهني.
- إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد البرامج الجامعية لضمان ملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل.
- دعم مشاريع التخرج والأبحاث التطبيقية ذات الإمكانات الاقتصادية.

الالتزام الخامس: البحث العلمي في خدمة التنمية

برنامج «البحث من أجل المغرب»

- توجيه برامج البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية، وفي مقدمتها الأمن المائي، والأمن الغذائي، والصحة، والطاقة، والصناعة، والتحول الرقمي.
- دعم تسجيل براءات الاختراع المغربية وتسويقها على الصعيدين الوطني والدولي.
- إنشاء حاضنات جامعية لتحويل نتائج الأبحاث إلى مشاريع اقتصادية.
- تخصيص منح تنافسية للمشاريع البحثية ذات الأثر التنموي.
- إحداث جائزة وطنية سنوية للابتكار والبحث العلمي التطبيقي.

الالتزام السادس: سيادة رقمية وتكنولوجية

برنامج «المغرب التكنولوجي»

- إعداد استراتيجية وطنية للسيادة الرقمية والتكنولوجية.
- تشجيع تطوير البرمجيات والمنصات الرقمية المغربية داخل الإدارات والمؤسسات العمومية.
- الاستثمار في الحوسبة السحابية الوطنية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.
- دعم إنشاء شركات وطنية رائدة في التكنولوجيا العميقة، عبر إطلاق برنامج وطني لتطوير المقاولات التكنولوجية ذات المحتوى العلمي والابتكاري المرتفع في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة المتقدمة، والروبوتات، والأمن السيبراني، والتقنيات الفضائية، من خلال توفير التمويل طويل الأمد ورأس المال المخاطر والبنيات التحتية البحثية المتخصصة، وتشجيع الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث والمقاولات، بما يمكن المغرب من بناء أبطال وطنيين في التكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز السيادة التكنولوجية، وخلق فرص شغل عالية التأهيل والقيمة المضافة.
- تعزيز التعاون الدولي في مجالات الابتكار ونقل التكنولوجيا مع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للمملكة.

من سياحة الأرقام إلى سياحة القيمة ومن استقبال الزوار إلى صناعة الثروة والتنمية الترابية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن نجاح السياسة السياحية لا يقاس فقط بعدد السياح الوافدين، بل بقدرتها على خلق الثروة وفرص الشغل وتحقيق التنمية المحلية ورفع مداخيل العملة الصعبة، لذلك يلتزم الحزب بإطلاق رؤية جديدة للسياحة المغربية تقوم على تنويع العرض السياحي، ورفع إنفاق السائح، وإطالة مدة الإقامة، وتعزيز تنافسية الوجهة المغربية، بما يجعل السياحة أحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية العادلة.

الالتزام الأول: مضاعفة العائدات السياحية

برنامج «سائح أكثر قيمة»

- رفع مداخيل السياحة إلى أكثر من 200 مليار درهم سنويا في أفق 2035.
- استهداف السياحة ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- تطوير سياحة المؤتمرات والأعمال والمعارض الدولية والسياحة الطبية والرياضية والثقافية.
- تشجيع الاستثمارات السياحية الراقية القادرة على استقطاب فئات ذات قدرة إنفاقية مرتفعة.
- اعتماد استراتيجية وطنية لرفع متوسط إنفاق السائح ومتوسط مدة إقامته بالمغرب.

الالتزام الثاني: عرض سياحي متنوع على مدار السنة

برنامج «المغرب وجهة 365 يوما»

- تنويع المنتوج السياحي ليشمل السياحة الشاطئية، والثقافية، والبيئية، والرياضية، والصحراوية، والجبلية، وسياحة الأعمال.
- تطوير وجهات سياحية جديدة خارج المحاور التقليدية لضمان توزيع عادل للاستثمارات والعائدات.
- تثمين المدن العتيقة، والواحات، والقرى الجبلية، والمجالات الطبيعية كمكونات للعرض السياحي الوطني.
- دعم الاستثمار في السياحة القروية والإيكولوجية والسياحة المستدامة.
- تنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية وفنية دولية على مدار السنة لتنشيط الحركة السياحية.

الالتزام الثالث: مسارات سياحية تربط التراث بالتنمية

برنامج «مسارات المغرب»

- إحداث مسارات سياحية وطنية متكاملة تربط بين المدن التاريخية والمواقع الطبيعية والوجهات الثقافية.
- تطوير مسار المدن التاريخية، ومسار الواحات والصحراء، ومسار الأطلس، ومسار السواحل المغربية، ومسار التراث الأمازيغي.
- تحسين البنية التحتية السياحية والربط الطرقي والرقمي بين مختلف الوجهات.
- تثمين المنتوجات المحلية والصناعة التقليدية والمطبخ المغربي ضمن التجربة السياحية.
- إشراك الجماعات الترابية والفاعلين المحليين في تدبير وتطوير المسارات السياحية.

الالتزام الرابع: تنافسية عالمية للوجهة المغربية

برنامج «المغرب وجهة المستقبل»

- مضاعفة ميزانية الترويج السياحي بالمستويات الإقليمية والدولية.
- فتح خطوط جوية جديدة وربط الوجهات السياحية الصاعدة بالأسواق العالمية.
- تسهيل التأشيرات والإجراءات الإدارية للأسواق السياحية الواعدة.
- تسريع رقمنة الخدمات السياحية والترويج الرقمي للوجهة المغربية.
- استثمار إرث كأس العالم 2030 لجعل المغرب من بين أبرز الوجهات السياحية العالمية.

من اقتصاد الوسطاء إلى اقتصاد المنتجين...ومن المضاربة إلى أسواق عادلة تخدم المواطن والفلاح والمقاولة

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن جزءا مهما من ارتفاع الأسعار وضعف دخل المنتجين لا يرتبط دائما بتكاليف الإنتاج، بل بالاختلالات التي تعرفها مسالك التسويق والتوزيع، وبهيمنة الوسطاء والمضاربين على عدد من الأسواق، مما يؤدي إلى اتساع الفارق بين السعر الذي يتقاضاه المنتج والسعر الذي يؤديه المستهلك، لذلك يلتزم الحزب بإصلاح منظومة التسويق والتوزيع بشكل شامل، بما يضمن عدالة أكبر في توزيع القيمة المضافة، ويحمي القدرة الشرائية للمواطنين، ويرفع دخل المنتجين.

الالتزام الأول: تنظيم مسالك التسويق ومحاربة المضاربة

برنامج «أسواق شفافة»

- إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المنتجات الفلاحية والغذائية من المنتج إلى المستهلك.
- تعزيز المراقبة والزجر ضد الاحتكار والمضاربة والتلاعب بالأسعار.
- فرض التصريح بالمخزونات بالنسبة للمواد الأساسية ذات الحساسية العالية.
- تشديد العقوبات على الممارسات التي تهدف إلى خلق ندرة مصطنعة أو رفع الأسعار بشكل غير مبرر.
- تطوير آليات رقمية لنشر الأسعار المرجعية بشكل يومي لضمان شفافية الأسواق.

الالتزام الثاني: تقليص عدد الوسطاء وربط المنتج بالمستهلك

برنامج «من المنتج إلى المواطن»

- دعم التعاونيات الفلاحية ومنظمات المنتجين لتسويق منتجاتها بشكل مباشر.
- تطوير منصات رقمية وطنية تربط المنتجين بالموزعين والمستهلكين.
- تشجيع البيع المباشر داخل الأسواق المحلية والمعارض الجهوية.
- تنظيم سلاسل التوزيع للحد من تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك.

الالتزام الثالث: بنية لوجستية حديثة للمنتجات الفلاحية والغذائية

برنامج «سلاسل توزيع فعالة»

- تسريع بناء وتجهيز أسواق جملة من الجيل الجديد في مختلف الجهات.
- تطوير شبكات التخزين والتبريد والنقل اللوجستي للمنتجات الفلاحية.
- رقمنة عمليات التسويق والتوزيع داخل الأسواق الكبرى.

- تقليص ضياع المنتجات الفلاحية خلال مراحل النقل والتخزين.
- تشجيع الاستثمار الخاص في الخدمات اللوجستية المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

الالتزام الرابع: عدالة تسويقية للمنتج المغربي

برنامج «الوكالات الجهوية للتسويق والتنمية اللوجستية»

- إحداث شركات تنمية جهوية جهوية للتسويق والنقل واللوجستيك الفلاحي والتجاري تتولى تنظيم مسالك التسويق والتوزيع داخل الجهات، وربط مناطق الإنتاج بالأسواق الوطنية والدولية.
- إعداد خرائط جهوية للإنتاج والتسويق لتحديد حاجيات كل جهة من أسواق الجملة، ومنصات التخزين، ووحدات التبريد، وشبكات النقل.
- إنشاء منصات جهوية حديثة لتجميع المنتجات الفلاحية والغذائية والصناعات التقليدية قبل تسويقها، بما يساهم في تقليص الوسطاء وتحسين دخل المنتجين.
- تطوير خدمات النقل واللوجستيك لفائدة الفلاحين والتعاونيات والمقاولات الصغرى، عبر عقود شراكة مع الفاعلين العموميين والخواص.
- إحداث منصات رقمية جهوية للمعلومات التجارية والأسعار والفرص التسويقية تمكن المنتجين من الولوج المباشر إلى الأسواق.
- مواكبة التعاونيات والمقاولات الصغرى في مجالات التسويق والتلفيف والتخزين والتصدير.
- المساهمة في استقطاب الاستثمارات المرتبطة بالصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية داخل الجهات.
- التنسيق مع الجماعات الترابية والغرف المهنية والمراكز الجهوية للاستثمار لضمان تكامل السياسات التسويقية والتنموية.

المحـور الثالـث: مجتمـع الكرامـة وتكافـؤ الفرص....نحـو دولـة اجتماعيـة قويـة تضمـن العيـش الكريـم لجميـع المواطنيـن

1. الدولة الاجتماعية الجديدة.... الكرامة حق وليست امتياز

يؤمـن الاتحـاد الاشـتراكي للقـوات الشـعبية بـأن الدولـة الاجتماعيـة ليسـت مجـرد منظومـة للدعـم أو الإعانـات، بـل هـي مشـروع مجتمعـي يضمـن الكرامـة الإنسـانية، ويكفـل الحـق فـي الصحـة والحمايـة الاجتماعيـة لجميـع المواطنـات والمواطنيـن، دون تمييـز أو إقصـاء ، حيـث يلتـزم الحـزب ببنـاء منظومـة صحيـة واجتماعيـة أكثـر عدالـة وفعاليـة، تجعـل المواطـن فـي صلـب السياسـات العموميـة، وتضمـن الولـوج المنصـف إلـى العـلاج، وتحسـن جـودة الخدمـات الصحيـة، وتوفـر الحمايـة الاجتماعيـة باعتبارهـا حقـا دسـتوريا وأحـد ركائـز الدولـة الاجتماعيـة.

الالتزام الأول: تعميم فعلي للحماية الاجتماعية

برنامج «الحماية للجميع»

- اسـتكمال تعميـم التغطيـة الصحيـة الإجباريـة مـع ضمـان الاسـتفادة الفعليـة مـن الخدمـات الصحيـة وليـس الاكتفـاء بالتسـجيل الإداري.
- توحيد مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية داخل منظومة وطنية أكثر عدالة ونجاعة.
- توسـيع التغطيـة الاجتماعيـة لتشـمل جميـع العمـال المسـتقلين والعامليـن فـي القطـاع غيـر المهيـكل.
- تبسيط مساطر الاستفادة ورقمنة جميع خدمات الحماية الاجتماعية.
- إحـداث نظـام موحـد لتبـادل المعطيـات بيـن مختلـف المؤسسـات الاجتماعيـة لضمـان سـرعة وشـفافية الخدمـات.

الالتزام الثاني: منظومة صحية في متناول الجميع

برنامج «الصحة حق»

- إعادة تأهيل المستشفيات العمومية وتجهيزها بالمعدات الطبية الحديثة.
- بناء مستشفيات جامعية وإقليمية جديدة وفق الخريطة الصحية الوطنية.
- تعميم مراكز القرب الصحية بالمناطق القروية والجبلية والأحياء الهامشية.
- تقليص آجال الحصول على المواعيد والفحوصات والعمليات الجراحية.
- اعتمـاد نظـام وطنـي لتقييم جـودة الخدمـات الصحية وربـط تمويل المؤسسـات بنتائجها.

الالتزام الثالث: علاج ميسر يحمي القدرة الشرائية

برنامج «لا للعلاج المكلف»

- مراجعة السياسة الدوائية لتخفيض أسعار الأدوية الأساسية وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة.
- توسيع قائمة العلاجات والأدوية التي تغطيها منظومة التأمين الصحي.
- تقليص النفقات المباشرة التي تتحملها الأسر عند العلاج الى اقل من 20 في المئة من كلفة العلاج الإجمالي.
- تشديد مراقبة أسعار الخدمات الطبية الخاصة وضمان شفافيتها.

الالتزام الرابع: الاستثمار في الرأسمال البشري الصحي

برنامج «أطباء وممرضون من أجل المغرب»

- رفع عدد مناصب التكوين في كليات الطب والصيدلة وعلوم التمريض والمعاهد الصحية للوصول الى نسبة 4,5 مقدم خدمات صحية لكل 1000 نسمة .
- توظيف أعداد إضافية من الأطباء والممرضين والأطر الصحية وفق حاجيات الجهات.
- تحفيز الأطر الصحية على الاستقرار بالمناطق القروية والنائية من خلال امتيازات مالية ومهنية وسكن وظيفي.
- تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات الصحية والرفع من جاذبية المهن الصحية.
- اعتماد برنامج وطني للتكوين المستمر وتطوير الكفاءات الطبية.

الالتزام الخامس: الصحة الرقمية في خدمة المواطن

برنامج «الملف الطبي الموحد»

- اعتماد ملف طبي رقمي موحد لكل مواطن يربط بين جميع المؤسسات الصحية العمومية والخاصة.
- رقمنة الوصفات الطبية والملفات الاستشفائية ونتائج التحاليل والأشعة.
- تطوير خدمات التطبيب عن بعد لفائدة المناطق النائية.
- إنشاء منصة وطنية لحجز المواعيد وتتبع المسار العلاجي.
- ضمان أعلى معايير حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني للبيانات الصحية.
- برنامج «البطاقة الصحية الذكية»

- إحداث بطاقة صحية وطنية ذكية موحدة مرتبطة بمنظومة التأمين الإجباري عن المرض، تتيح التعرف الفوري على حقوق المؤمن له داخل مختلف المؤسسات الصحية العمومية والخاصة.
- اعتماد نظام الأداء المباشر (Tiers Payant) الذي يمكن المؤمن له من أداء الجزء غير المغطى فقط، مع تكفل الصناديق المؤمنة بأداء حصتها مباشرة لفائدة المؤسسات الصحية دون الحاجة إلى مساطر التعويض التقليدية.
- ربط البطاقة الصحية بالملف الطبي الرقمي الموحد لتسهيل الولوج إلى المعلومات الصحية وتتبع المسار العلاجي للمريض.
- تعميم استعمال البطاقة الصحية لدى الأطباء والمصحات والمختبرات والصيدليات ومراكز الأشعة والمؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة.

الالتزام السادس: حكامة صحية جديدة

برنامج «الصحة بالنتائج»

- اعتماد نظام وطني لتقييم أداء المؤسسات الصحية وفق مؤشرات الجودة ورضا المواطنين.
- منح المستشفيات العمومية استقلالية أكبر في التدبير مقابل التعاقد على النتائج.
- تعزيز الحكامة والشفافية في تدبير الميزانيات والصفقات الصحية.
- إشراك مهنيي الصحة وجمعيات المرضى في بلورة وتتبع السياسات الصحية.

مدرسة النجاح.....من مدرسة الانتظار إلى مدرسة الفرص والتميز

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن المدرسة العمومية هي الرافعة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن الاستثمار الحقيقي في المستقبل يبدأ من الاستثمار في التعليم. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق إصلاح تربوي جديد يجعل من المدرسة فضاء للتعلم والإبداع والمواطنة، ويعيد الثقة في التعليم العمومي، ويضمن لكل طفل مغربي تعليما جيداً، منصفاً، ومواكباً لتحولات العصر، وقادراً على إعداد أجيال تمتلك الكفاءات اللازمة لبناء اقتصاد المعرفة وتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد.

الالتزام الأول: القضاء على الهدر المدرسي

برنامج «النجاح للجميع»

- خفض معدل الهدر المدرسي إلى أقل من 2% في التعليم الإلزامي بحلول سنة 2030.
- تعميم نظام الإنذار المبكر لرصد التلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة والتدخل المبكر لمعالجة أسباب التعثر.
- توسيع برامج الدعم الاجتماعي، من منح ونقل مدرسي وإطعام وإيواء، لفائدة الأسر المعوزة بالمناطق القروية وشبه الحضرية.
- إحداث مدارس الفرصة الثانية وبرامج إعادة الإدماج لفائدة المنقطعين عن الدراسة.
- تعزيز الدعم التربوي المجاني للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم.

الالتزام الثاني: تعليم أولي للجميع

برنامج «بداية متكافئة»

- تعميم التعليم الأولي المجاني وذي الجودة لفائدة جميع الأطفال من سن الرابعة.
- بناء وتجهيز وحدات للتعليم الأولي في جميع الجماعات القروية والأحياء الناقصة التجهيز.
- تكوين وتأهيل مربيات ومربي التعليم الأولي وفق معايير وطنية موحدة.
- اعتماد مناهج تربوية حديثة تنمي المهارات اللغوية والمعرفية والاجتماعية للأطفال.
- إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في توسيع عرض التعليم الأولي.

الالتزام الثالث: مدرسة عمومية تستعيد الريادة

برنامج «المدرسة العمومية أولا»

- إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية وتجهيزها بالمختبرات، والمكتبات، والفضاءات الرياضية والثقافية.
- تقليص الاكتظاظ عبر بناء مؤسسات جديدة وإحداث أقسام إضافية بالمناطق ذات الضغط الديمغرافي.

- مراجعة المناهج الدراسية بما يعزز التفكير النقدي، والابتكار، واللغات، والمهارات الرقمية، وقيم المواطنة.
- منح المؤسسات التعليمية استقلالية أكبر في التدبير مقابل التعاقد على النتائج.
- تطوير الحياة المدرسية والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية باعتبارها جزءاً من جودة التعليم.

الالتزام الرابع: المدرس أساس الإصلاح

برنامج «كرامة الأستاذ»

- تحسين الوضعية المادية والمهنية للأطر التربوية وفق نظام عادل ومحفز.
- إرساء منظومة وطنية للتكوين الأساسي والمستمر ترتبط بالمستجدات التربوية والرقمية.
- تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات التعليمية وتوفير الوسائل البيداغوجية الحديثة.
- اعتماد مسارات مهنية قائمة على الكفاءة والتكوين والتميز.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي والحماية القانونية للأطر التربوية.

الالتزام الخامس: المدرسة الرقمية

برنامج «التعليم الذكي»

- تعميم الربط بالإنترنت عالي الصبيب في جميع المؤسسات التعليمية.
- تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية، والحواسيب، والمختبرات الرقمية.
- تطوير منصات وطنية للتعليم الرقمي والمحتويات التعليمية المفتوحة.
- إدماج الذكاء الاصطناعي والبرمجة والمهارات الرقمية تدريجياً في المناهج الدراسية.
- تمكين جميع التلاميذ والمدرسين من هوية رقمية تعليمية وفضاء شخصي للتعلم والتقييم.

الالتزام السادس: مدرسة منفتحة على المستقبل

برنامج «مدرسة الكفاءات»

- ربط التعليم الثانوي والجامعي باحتياجات الاقتصاد الوطني والمهن المستقبلية.
- تعزيز تعليم اللغات الأجنبية مع ترسيخ مكانة اللغة العربية والانفتاح على الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية.
- تعميم التوجيه المدرسي والمهني المبكر لمساعدة التلاميذ على اختيار مساراتهم.
- إدماج التربية على البيئة، والمواطنة، وريادة الأعمال، والثقافة المالية، والابتكار ضمن المناهج.
- إحداث مجلس وطني لاستشراف الكفاءات المستقبلية وربط التخطيط التربوي بتحولات سوق الشغل.

الجامعة قاطرة التنمية...جامعة منتجة للمعرفة... ومصنعا للكفاءات ورافعة للتنمية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الجامعة المغربية ليست مؤسسة للتعليم العالي فقط، بل هي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومجال لإنتاج المعرفة والابتكار، وحاضنة للكفاءات القادرة على قيادة التحول الاقتصادي للمغرب. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق إصلاح شامل لمنظومة التعليم العالي، يجعل الجامعة أكثر جودة، وأكثر انفتاحا على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وأكثر قدرة على إعداد خريجين يمتلكون المهارات التي يحتاجها اقتصاد المستقبل، بما ينسجم مع أهداف النموذج التنموي الجديد.

الالتزام الأول: توسيع العرض الجامعي

برنامج «جامعة القرب»

- إحداث 10 أقطاب جامعية جديدة بمختلف جهات المملكة، وفق حاجيات التنمية المجالية والتوزيع الديمغرافي.
- إنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة في الجهات التي تعرف خصاصا في العرض الجامعي.
- تطوير الجامعات متعددة التخصصات وربطها بالأقطاب الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية الجهوية.
- إحداث فروع جامعية بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة لتقريب التعليم العالي من الطلبة.
- توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية عبر بناء مدرجات ومختبرات ومكتبات حديثة.

الالتزام الثاني: جامعة بجودة أفضل

برنامج «جامعة بدون اكتظاظ»

- خفض معدل الاكتظاظ داخل المدرجات والقاعات الجامعية عبر التوسع في البنيات التحتية.
- توظيف أطر أكاديمية وباحثين جدد لتقليص نسبة التأطير وتحسين جودة التكوين.
- رقمنة التدريس والخدمات الجامعية وتطوير التعليم المدمج.
- تحديث المختبرات والتجهيزات العلمية وفق المعايير الدولية.
- اعتماد نظام وطني لتقييم جودة الجامعات وربط جزء من التمويل بنتائج الأداء.

الالتزام الثالث: جامعة تؤهل للشغل

برنامج «من المدرج إلى سوق الشغل»

- مراجعة جميع المسالك الجامعية بشكل دوري وفق التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.
- إدماج التكوين في المهارات الرقمية، واللغات الأجنبية، وريادة الأعمال، والذكاء الاصطناعي ضمن مختلف التخصصات.
- تعميم التداريب الإلزامية داخل المقاولات والإدارات العمومية.
- إحداث مراكز جامعية للتوجيه والإدماج المهني ومواكبة الخريجين.
- تتبع قابلية تشغيل الخريجين واعتمادها مؤشرا لتقييم جودة التكوين.
- النتائج المنتظرة

الالتزام الرابع: حياة جامعية تحفظ كرامة الطالب

برنامج «الطالب أولاً»

- بناء أحياء جامعية جديدة وتأهيل الأحياء الحالية وفق معايير الجودة والسلامة.
- الرفع من الطاقة الإيوائية لتلبية الطلب المتزايد على السكن الجامعي.
- تحسين خدمات الإطعام، والنقل الجامعي، والتغطية الصحية، والدعم الاجتماعي للطلبة.
- رقمنة جميع الخدمات الجامعية، من التسجيل إلى المنح والسكن.
- إحداث فضاءات رياضية وثقافية ومراكز للدعم النفسي والاجتماعي داخل الجامعات.

الالتزام الخامس: جامعة في خدمة الاقتصاد الوطني

برنامج «شراكة من أجل التنمية»

- إبرام عقود شراكة بين الجامعات والمقاولات لتطوير التكوين والبحث العلمي والابتكار.
- إحداث مجالس جهوية تجمع الجامعات والقطاع الخاص لتحديد الكفاءات المطلوبة في سوق الشغل.
- تشجيع المقاولات على تمويل البحث العلمي والكراسي الجامعية.
- تطوير حاضنات الأعمال ومراكز نقل التكنولوجيا داخل الجامعات.
- توجيه مشاريع التخرج والبحث العلمي نحو معالجة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

الالتزام السادس: جامعة مغربية تنافس عالميا

برنامج «جامعة 2035»

- إطلاق برنامج وطني لتدويل الجامعات المغربية وتعزيز شراكاتها مع أفضل الجامعات العالمية.
- استقطاب الأساتذة والباحثين المغاربة المقيمين بالخارج والكفاءات الدولية.
- دعم النشر العلمي وبراءات الاختراع والبحث التطبيقي.
- اعتماد نظام تمويل تنافسي للمشاريع البحثية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
- العمل على إدراج جامعات مغربية ضمن أفضل 500 جامعة عالمية، من خلال الاستثمار في الجودة، والبحث العلمي، والحكامة الجامعية.

توزيع عادل لثمار النمو...نمو اقتصادي ينعكس على معيش المواطنين

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن نجاح السياسات الاقتصادية لا يقاس فقط بمعدلات النمو أو حجم الاستثمارات، بل بمدى انعكاسها على تحسين مستوى عيش المواطن، وتعزيز قدرته الشرائية، وتقوية الطبقة الوسطى، وتقليص الفوارق الاجتماعية. لذلك يلتزم الحزب بإرساء نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يجعل من العدالة في توزيع ثمار النمو أحد مرتكزات الدولة الاجتماعية، ويضمن أن يستفيد جميع المغاربة من الثروة الوطنية، وأن يتحول النمو الاقتصادي إلى فرص عمل، وأجور لائقة، وخدمات عمومية ذات جودة.

الالتزام الأول: أجور عادلة تواكب كلفة المعيشة

برنامج «العمل الكريم»

- الرفع التدريجي للأجور في القطاعين العام والخاص بما ينسجم مع تطور الإنتاجية وارتفاع كلفة المعيشة.
- مراجعة أشطر الضريبة على الدخل لرفع الدخل الصافي للأجراء وتحسين قدرتهم الشرائية.
- الرفع المنتظم للحد الأدنى للأجور مع ضمان احترامه في جميع القطاعات.
- إحداث آلية وطنية لمراجعة الأجور دوريا بناء على معدل التضخم وتطور الأسعار.
- تعزيز الحوار الاجتماعي وإبرام اتفاقات جماعية تضمن تحسين الأجور وظروف العمل.

الالتزام الثاني: طبقة وسطى قوية... ضمانة للاستقرار

برنامج «الطبقة الوسطى أولا

- اعتماد سياسة ضريبية واجتماعية تستهدف حماية وتنمية الطبقة الوسطى.
- توسيع الولوج إلى التمويل والسكن والتعليم والصحة لفائدة الأسر متوسطة الدخل.
- تحسين الخدمات العمومية بما يقلص اعتماد الأسر على الخدمات الخاصة المكلفة.
- إحداث مرصد وطني لتتبع أوضاع الطبقة الوسطى واقتراح السياسات الكفيلة بحمايتها.
- إدماج الطبقة الوسطى ضمن أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الالتزام الثالث: سكن لائق في متناول الطبقة الوسطى

برنامج «السكن الميسر»

- إطلاق برنامج وطني لدعم اقتناء السكن لفائدة الأسر متوسطة الدخل والشباب.
- إحداث آليات تمويل وقروض سكنية بشروط تفضيلية وأسعار فائدة منخفضة.
- تشجيع إنجاز مشاريع سكنية موجهة للطبقة الوسطى داخل المدن والمراكز الصاعدة.
- تعبئة العقار العمومي لتوفير وعاء عقاري بأسعار مناسبة لمشاريع السكن الميسر.
- تطوير برامج الإيجار مع إمكانية التملك، خاصة لفائدة الشباب والأسر حديثة التكوين.

الالتزام الرابع: كرامة اجتماعية للفئات الهشة

برنامج «الحد الأدنى للكرامة»

- إرساء حد أدنى مضمون للدخل لفائدة الأسر الأكثر هشاشة، في إطار منظومة موحدة للحماية الاجتماعية.
- ربط الاستفادة من الدعم الاجتماعي ببرامج الإدماج الاقتصادي والتكوين والتشغيل بالنسبة للأشخاص القادرين على العمل.
- تعزيز برامج دعم الأشخاص المسنين، وذوي الإعاقة، والأسر التي تعيل أطفالاً في وضعية هشاشة.
- توحيد قواعد الاستهداف الاجتماعي بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد لضمان العدالة والشفافية.
- تحسين فعاليات مؤشرات الدعم الاجتماعي بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنات والمواطنين
- تقييم دوري لبرامج الدعم الاجتماعي لضمان فعاليتها في الحد من الفقر والهشاشة.

الشباب هو الحل..من البطالة إلى المبادرة...
ومن انتظار الفرصة إلى صناعة المستقبل

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الشباب ليس عبئا على الدولة، بل هو أكبر رأسمال بشري يمتلكه المغرب، وأن الاستثمار في طاقات الشباب هو الاستثمار الأكثر مردودية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية جديدة للشباب تقوم على التشغيل، وريادة الأعمال، والابتكار، والمواكبة، والتمكين الاقتصادي، حتى يصبح كل شاب قادرا على الاندماج في الحياة الاقتصادية والمساهمة في بناء مغرب المستقبل.

الالتزام الأول: خطة وطنية لتشغيل الشباب

برنامج «200 ألف فرصة كل سنة»

الإجراءات

- إدماج ما لا يقل عن 200 ألف شاب وشابة سنويا في سوق الشغل من خلال برامج وطنية وجهوية للتشغيل.
- ربط الدعم العمومي للمقاولات بإحداث مناصب شغل موجهة للشباب.
- تحفيز المقاولات التي تشغل الشباب لأول مرة عبر إعفاءات من المساهمات الاجتماعية خلال السنوات الأولى.
- إطلاق برنامج وطني للتشغيل في القطاعات الواعدة، خاصة الصناعة، والاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة، والفلاحة الحديثة، والسياحة، والخدمات.
- اعتماد عقود إدماج مهني تضمن التكوين أثناء العمل وتحويلها إلى عقود شغل مستقرة.

الالتزام الثاني: المواكبة والتوجيه من أجل النجاح

برنامج «مراكز الفرص»

- إحداث مراكز جهوية للتوجيه والمواكبة والإدماج المهني في جميع جهات المملكة.
- توفير خدمات التوجيه المهني، والتكوين، والمواكبة الفردية لحاملي المشاريع والباحثين عن الشغل.
- إنشاء منصة رقمية وطنية تجمع عروض الشغل، والتكوين، والتمويل، وفرص الاستثمار.
- مواكبة الشباب في إعداد دراسات الجدوى، وخطط الأعمال، والولوج إلى التمويل.
- ربط هذه المراكز بالجامعات، ومؤسسات التكوين المهني، والمقاولات، والوكالات الجهوية للاستثمار.

الالتزام الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للإدماج

برنامج «شباب من أجل التنمية المحلية»

- دعم إنشاء التعاونيات والمقاولات الاجتماعية التي يقودها الشباب، خاصة في العالم القروي والمناطق الهشة.
- إحداث صندوق خاص بتمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تخصيص برامج تكوين في التدبير والتسويق والابتكار لفائدة التعاونيات الشبابية.
- تسهيل ولوج التعاونيات والمقاولات الاجتماعية إلى الأسواق والصفقات العمومية.
- تشجيع المبادرات الجماعية التي تخلق فرص الشغل وتثمن الموارد المحلية.

الالتزام الخامس: الابتكار وريادة الأعمال

برنامج «جيل الابتكار»

- إحداث حاضنات ومسرعات أعمال في جميع الجامعات والجهات لدعم المشاريع المبتكرة.
- تمويل المشاريع التكنولوجية والرقمية ذات القيمة المضافة العالية.
- إدماج ريادة الأعمال والابتكار والثقافة المالية في مختلف مراحل التعليم والتكوين.
- تنظيم مسابقات وطنية سنوية لتمويل أفضل المشاريع الشبابية المبتكرة.
- دعم تسجيل براءات الاختراع، وحماية الملكية الفكرية، وتسويق الابتكارات المغربية.

الالتزام السادس: تمكين الشباب من المشاركة في التنمية

برنامج «شباب يقود المستقبل»

- التسريع بإخراج المجلس الوطني للشباب و العمل الجمعوي للمساهمة في اقتراح السياسات العمومية الموجهة للشباب وتقييمها.
- تمكين الشباب من الولوج إلى المسؤوليات داخل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمقاولات العمومية وفق مبدأ تكافؤ الفرص.
- دعم المبادرات الشبابية في المجالات الثقافية، والرياضية، والبيئية، والتطوعية.
- تعزيز مشاركة الشباب في إعداد وتتبع السياسات العمومية على المستوى الوطني والجهوي.
- إصدار تقرير سنوي حول أوضاع الشباب، ومؤشرات التشغيل، والتعليم، وريادة الأعمال، والمشاركة المدنية.

من المساواة القانونية إلى الاستقلال الاقتصادي

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال لا يكتمل إلا بالتمكين الاقتصادي للمرأة، باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فارتفاع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ليس فقط حقا دستوريا، بل يمثل رافعة حقيقية للنمو، وتعزيز الإنتاجية، وتقوية الطبقة الوسطى، والحد من الفقر والهشاشة. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية تجعل من المرأة فاعلا اقتصاديا كاملا، وتزيل مختلف العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من اندماجها في سوق الشغل.

الالتزام الأول: مضاعفة مشاركة النساء في سوق الشغل

برنامج «نساء يقدن التنمية»

- رفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء بشكل تدريجي ليبلغ 30 % في أفق سنة 2030.
- إطلاق خطة وطنية لإدماج النساء في القطاعات الصناعية، والرقمية، والفلاحية، والخدمات الحديثة.
- تحفيز المقاولات التي ترفع نسبة تشغيل النساء، خاصة في المناصب المؤهلة ومناصب المسؤولية.
- تعميم خدمات الحضانة وفضاءات رعاية الأطفال داخل الإدارات العمومية والمقاولات الكبرى لتيسير التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية.
- تطوير برامج التكوين وإعادة التأهيل لفائدة النساء الباحثات عن الشغل والعائدات إلى سوق العمل.

الالتزام الثاني: دعم المقاولة النسائية

برنامج «رائدات»

- إحداث صندوق وطني لدعم وتمويل المقاولات النسائية والمشاريع التي تقودها النساء.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات النسائية وفق معايير الشفافية وتكافؤ الفرص.
- إنشاء حاضنات ومراكز مواكبة للمقاولات النسائية في جميع جهات المملكة.
- تسهيل ولوج النساء إلى التمويل البنكي، والضمانات، وخدمات المواكبة والتكوين.
- دعم التعاونيات النسائية، خاصة في العالم القروي، وربطها بسلاسل الإنتاج والتسويق الوطني والدولي.

الالتزام الثالث: أجر متساو مقابل عمل متساو

برنامج «المساواة في الأجر»

- تفعيل مبدأ المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي في القيمة داخل القطاعين العام والخاص.
- إلزام المقاولات الكبرى بإعداد تقارير دورية حول الفوارق في الأجور بين النساء والرجال.
- تعزيز دور مفتشية الشغل في مراقبة احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بالعمل للقضاء على جميع أشكال التمييز المهني.
- اعتماد تحفيزات للمقاولات التي تحقق المساواة في الأجور وتكافؤ الفرص في الترقية.

الالتزام الرابع: نساء في مواقع القرار

برنامج «القيادة النسائية»

- اعتماد أهداف وطنية لرفع تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.
- تشجيع المقاولات الخاصة على اعتماد سياسات للمناصفة في المناصب القيادية.
- إحداث برامج وطنية لتكوين وتأهيل القيادات النسائية في مجالات الإدارة، والاقتصاد، والسياسة، والابتكار.
- دعم مشاركة النساء في مجالس الإدارة وهيئات الحكامة داخل المؤسسات الاقتصادية.
- إدماج مقاربة النوع في جميع السياسات العمومية والبرامج التنموية.

الالتزام الخامس: بيئة آمنة خالية من العنف والتمييز

برنامج «كرامة المرأة»

- تشديد تطبيق القوانين المتعلقة بمحاربة جميع أشكال العنف ضد النساء داخل الفضاء العام ومحيط العمل.
- إحداث خلايا للاستماع والمواكبة القانونية والنفسية داخل المؤسسات العمومية والجامعات وأماكن العمل.
- تعزيز آليات التبليغ والحماية الفورية للضحايا، وضمان سرعة البت في القضايا المرتبطة بالعنف والتمييز.
- إطلاق حملات وطنية للتحسيس بثقافة المساواة واحترام حقوق النساء.
- إدماج التربية على المساواة ومناهضة التمييز والعنف في المناهج التعليمية وبرامج التكوين.

الالتزام السادس: اقتصاد يحقق المساواة ويستثمر في النساء

برنامج «المناصفة من أجل التنمية»

- إدماج مقاربة النوع في إعداد الميزانية العامة للدولة وتقييم أثرها على النساء.
- قياس الأثر الاقتصادي لمشاركة النساء في سوق الشغل وإدراجه ضمن مؤشرات التنمية الوطنية.
- ربط جزء من برامج الدعم العمومي بتحقيق أهداف المساواة وتكافؤ الفرص.
- تعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإطلاق مبادرات التمكين الاقتصادي للنساء.
- إصدار تقرير سنوي حول مؤشرات المشاركة الاقتصادية للنساء، والفجوة في الأجور، وتمثيلية النساء في مواقع القرار.

كرامة المتقاعدين والعدالة بين الأجيال
تقاعد يحفظ الكرامة... وتضامن يضمن المستقبل

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن المتقاعدين ليسوا فئة خارج دورة التنمية، بل هم نساء ورجال أفنوا سنوات عمرهم في خدمة الوطن، ومن حقهم أن ينعموا بحياة كريمة، ودخل لائق، وخدمات صحية واجتماعية تحترم كرامتهم. كما يعتبر الحزب أن إصلاح منظومة التقاعد ينبغي أن يقوم على مبادئ العدالة والاستدامة والتضامن بين الأجيال، بما يضمن حقوق المتقاعدين الحاليين، ويحافظ في الوقت نفسه على حقوق الأجيال المقبلة.

الالتزام الأول: معاش يحفظ الكرامة

برنامج «المعاش الكريم»

- الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات بما يضمن العيش الكريم، مع ربطه بتطور كلفة المعيشة ومعدل التضخم.
- مراجعة المعاشات الضعيفة التي تقل عن الحد الأدنى الاجتماعي، وإقرار آلية لتصحيحها تدريجيا.
- اعتماد مراجعة دورية للمعاشات للحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين.
- تحسين معاشات الأرامل وذوي الحقوق بما يضمن الاستقرار الاجتماعي للأسر.
- إحداث آلية للتعويض التكميلي لفائدة المتقاعدين ذوي الدخل المحدود.

الالتزام الثاني: إصلاح عادل لمنظومة التقاعد

برنامج «تقاعد مستدام»

- إطلاق إصلاح وطني شامل لأنظمة التقاعد يقوم على الحوار مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- توحيد المبادئ الأساسية لأنظمة التقاعد تدريجيا مع احترام الحقوق المكتسبة.
- تقليص الفوارق غير المبررة بين مختلف أنظمة التقاعد وتعزيز العدالة بين المنخرطين.
- تحسين حكامة صناديق التقاعد وتعزيز شفافية تدبيرها واستثماراتها.
- إحداث مرصد وطني لتتبع التوازنات المالية والديمغرافية لمنظومة التقاعد.

الالتزام الثالث: خدمات اجتماعية وصحية لكبار السن

برنامج «رعاية بكرامة»

- تعميم الولوج إلى الرعاية الصحية المتخصصة في طب الشيخوخة داخل المستشفيات العمومية.
- إحداث مراكز للقرب تقدم خدمات صحية واجتماعية ونفسية وترفيهية لفائدة كبار السن.
- تطوير خدمات المساعدة المنزلية والرعاية لفائدة المسنين في وضعية هشاشة أو فقدان الاستقلالية.
- منح الأولوية للمتقاعدين في عدد من الخدمات الإدارية والصحية العمومية.
- تشجيع الجماعات الترابية والجمعيات على إحداث فضاءات للأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية الموجهة لكبار السن.

الالتزام الرابع: حماية اجتماعية شاملة مدى الحياة

برنامج «الأمان الاجتماعي»

- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع المتقاعدين دون استثناء.
- تعزيز التعويض عن الأمراض المزمنة والعلاجات المكلفة لفائدة كبار السن.
- تبسيط ورقمنة جميع مساطر الاستفادة من خدمات التقاعد والحماية الاجتماعية.
- إحداث بطاقة وطنية موحدة للمتقاعد تسهل الولوج إلى الخدمات العمومية والامتيازات الاجتماعية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المكلفة بالحماية الاجتماعية لضمان سرعة وجودة الخدمات.

الالتزام الخامس: سياسة وطنية للشيخوخة النشطة

برنامج «جيل الخبرة»

- إعداد استراتيجية وطنية للشيخوخة النشطة تضمن مشاركة كبار السن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تشجيع التطوع ونقل الخبرات والكفاءات من المتقاعدين إلى الأجيال الصاعدة عبر برامج للتأطير والمواكبة.
- دعم التعلم مدى الحياة، والثقافة، والرياضة، والأنشطة المجتمعية لفائدة كبار السن.
- تهيئة الفضاءات العمومية ووسائل النقل لتكون أكثر ولوجا وملاءمة لاحتياجات المسنين.
- إدماج قضايا الشيخوخة ضمن السياسات العمومية وبرامج الجماعات الترابية.

الالتزام السادس: تضامن بين الأجيال من أجل مستقبل مستدام

برنامج «عقد الأجيال»

- اعتماد مبدأ التضامن بين الأجيال كمرتكز لإصلاح أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية.
- تعزيز مساهمة النمو الاقتصادي في تمويل الحماية الاجتماعية وضمان استدامتها.
- إدماج التغيرات الديمغرافية ضمن التخطيط طويل المدى للسياسات الاجتماعية.
- تشجيع الادخار التقاعدي التكميلي وفق إطار قانوني يحمي حقوق المنخرطين.
- إصدار تقرير سنوي حول أوضاع المتقاعدين، ومستوى المعاشات، وجودة الخدمات الاجتماعية، واستدامة أنظمة التقاعد.

ثقافة حية وهوية منفتحة
الثقافة قوة ناعمة... والهوية المغربية رافعة للوحدة والتنمية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الثقافة ليست قطاعا ثانويا، بل هي ركيزة من ركائز المشروع الديمقراطي والتنموي، وأداة لترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإنتاج الثروة، وإشعاع المغرب إقليميا ودوليا. كما يؤمن الحزب بأن الهوية المغربية، بروافدها العربية والأمازيغية والحسانية والإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، تشكل مصدر غنى حضاري يجب صونه وتثمينه، في إطار وحدة وطنية قائمة على التنوع والانفتاح، واحترام الحقوق الثقافية واللغوية التي كرسها الدستور.

الالتزام الأول: بنية تحتية ثقافية في خدمة جميع المغاربة

برنامج «الثقافة في كل جهة»

- إطلاق برنامج وطني لإحداث وتجديد القاعات السينمائية، والمسارح، والمكتبات العمومية، ودور الثقافة في جميع الأقاليم والجهات.
- إحداث مركبات ثقافية متعددة الوظائف بالمناطق القروية وشبه الحضرية والأحياء ذات الخصاص.
- رقمنة المكتبات الوطنية والجهوية وإتاحة خدماتها مجانا عبر منصات رقمية.
- إعادة تأهيل المآثر الثقافية والفضاءات الفنية وتحويلها إلى مراكز للإبداع والإشعاع الثقافي.
- اعتماد خريطة وطنية للعدالة الثقافية تضمن توزيع التجهيزات الثقافية بشكل متوازن بين الجهات.

الالتزام الثاني: دعم الإبداع والإنتاج الثقافي

برنامج «المغرب يبدع»

- مضاعفة ميزانية دعم الإنتاج السينمائي، والمسرحي، والموسيقي، والأدبي، والفنون التشكيلية.
- إحداث صندوق وطني لدعم الفنانين والمبدعين الشباب والمشاريع الثقافية المستقلة.
- تبسيط مساطر الاستفادة من الدعم واعتماد معايير الشفافية والاستحقاق.
- تشجيع الإنتاج الثقافي الرقمي والمحتوى المغربي الموجه للمنصات الرقمية.
- دعم الترجمة والنشر والتوزيع، وتشجيع القراءة من خلال برامج وطنية موجهة للأطفال والشباب.

الالتزام الثالث: الاستثمار في الثقافة

برنامج «الثقافة استثمار»

- الرفع التدريجي لميزانية قطاع الثقافة لتصل إلى ما لا يقل عن 2% من الميزانية العامة للدولة.
- تشجيع الشراكات بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص لتمويل المشاريع الثقافية.
- إحداث صندوق وطني للاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية.
- اعتماد تحفيزات ضريبية للمقاولات الداعمة للأنشطة الثقافية والفنية.
- تخصيص جزء من ميزانيات التنمية الجهوية للمشاريع الثقافية.

الالتزام الرابع: حماية التراث الوطني وتثمينه

برنامج «ذاكرة المغرب»

- إطلاق خطة وطنية لحماية وتأهيل المواقع التاريخية والمعالم الأثرية والتراث المعماري.
- رقمنة الأرشيف الوطني والمخطوطات والوثائق التاريخية لضمان حفظها وإتاحتها للباحثين.
- دعم الصناعات التقليدية والحرف التراثية وربطها بالاقتصاد السياحي.
- تعزيز تسجيل عناصر التراث المغربي المادي واللامادي على المستويين الوطني والدولي.
- إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في حماية وتثمين التراث الثقافي.

الالتزام الخامس: الصناعات الثقافية والإبداعية

برنامج «اقتصاد الإبداع»

- إعداد استراتيجية وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية تشمل السينما، والموسيقى، والنشر، والألعاب الإلكترونية، والتصميم، والفنون الرقمية.
- إنشاء مناطق للإنتاج الثقافي والإبداعي داخل الجهات الكبرى.
- دعم المقاولات الناشئة العاملة في الاقتصاد الثقافي والرقمي.
- تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والفنانين.
- تعزيز تصدير المنتوجات الثقافية المغربية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

الالتزام السادس: الأمازيغية رصيد وطني وهوية مشتركة

برنامج «الأمازيغية في صلب التنمية»

- التسريع في التفعيل الكامل للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وفق مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي.
- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية تدريجيا في جميع مستويات التعليم، مع تكوين وتأهيل الأطر التربوية اللازمة.
- تعزيز حضور الأمازيغية في الإدارة العمومية، والجماعات الترابية، والمرافق والخدمات العمومية، والفضاءات العامة.
- دعم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي باللغة الأمازيغية، وتشجيع البحث العلمي في مجالات اللغة والثقافة الأمازيغيتين.
- تثمين التراث الأمازيغي باعتباره مكونا أصيلا من الهوية المغربية، وتشجيع المبادرات الثقافية التي تعزز التعدد اللغوي والثقافي.

الرياضة وجودة الحياة...الرياضة من أجل الصحة والشباب والتنمية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الرياضة لم تعد مجرد نشاط ترفيهي أو مجال للتنافس، بل أصبحت استثمارا استراتيجيا في الرأسمال البشري، وأداة لتحسين الصحة العامة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وترسيخ قيم المواطنة، ورافعة للتنمية الاقتصادية والسياحية. كما يشكل احتضان المغرب لكأس العالم 2030 فرصة تاريخية لتحويل الرياضة إلى محرك للتنمية المحلية، وخلق فرص الشغل، وتأهيل البنيات التحتية، وترسيخ مكانة المملكة كقطب رياضي إقليمي ودولي.

الالتزام الأول: الرياضة المدرسية والجامعية أساس صناعة الأبطال

برنامج «جيل رياضي»

- تعميم الممارسة الرياضية الإلزامية داخل جميع المؤسسات التعليمية، مع الرفع من عدد ساعات التربية البدنية.
- إعادة تأهيل الملاعب والقاعات الرياضية بالمؤسسات التعليمية، وتجهيزها بالمعدات الحديثة.
- إنشاء بطولات مدرسية وجامعية وطنية وجهوية في مختلف الرياضات، وربطها بمسارات لاكتشاف المواهب.
- إحداث مراكز جهوية للتميز الرياضي لفائدة التلاميذ والطلبة الموهوبين، مع توفير التكوين الرياضي والدراسي المتكامل.
- تعزيز الشراكة بين وزارة التربية الوطنية، والجامعات، والجامعات الرياضية لضمان استمرارية المسار الرياضي للمواهب الشابة.

الالتزام الثاني: بنية رياضية قريبة من المواطن

برنامج «رياضة القرب»

- إطلاق برنامج وطني لتأهيل وبناء الملاعب، والقاعات المغطاة، والمسابح، وفضاءات الرياضة المفتوحة في جميع الجماعات الترابية.
- تخصيص استثمارات لفائدة الأحياء الشعبية والمناطق القروية التي تعاني من نقص التجهيزات الرياضية.
- اعتماد معايير الولوج الشامل لضمان استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من جميع المرافق الرياضية.
- رقمنة تدبير المنشآت الرياضية لضمان حسن استغلالها وصيانتها.
- تشجيع الشراكة مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص في إنجاز وتدبير المرافق الرياضية.

الالتزام الثالث: الرياضة النسائية رافعة للمساواة

برنامج «المرأة والرياضة»

- دعم الأندية والجمعيات الرياضية النسائية وتوفير موارد مالية مستقرة لتطويرها.
- تحسين ولوج الفتيات إلى البنيات الرياضية داخل المدارس والجامعات والأحياء.
- تشجيع مشاركة النساء في التسيير الرياضي، والتحكيم، والتدريب، والإدارة الرياضية.
- تنظيم برامج وطنية لتوسيع ممارسة الرياضة النسائية، خاصة في المناطق القروية.
- إطلاق حملات تحسيسية لترسيخ ثقافة المساواة في الولوج إلى الأنشطة الرياضية.

الالتزام الرابع: الرياضة أسلوب حياة

برنامج «المغرب يتحرك»

- إطلاق استراتيجية وطنية لتشجيع ممارسة الرياضة لجميع الفئات العمرية.
- إحداث مسارات للمشي والجري والدراجات، وفضاءات رياضية مفتوحة داخل المدن والجماعات الترابية.
- إدماج النشاط البدني ضمن برامج الوقاية الصحية ومكافحة الأمراض المزمنة.
- دعم الجمعيات الرياضية المحلية وتنظيم تظاهرات رياضية مجتمعية بشكل منتظم.
- تشجيع المقاولات والإدارات العمومية على اعتماد برامج للنشاط البدني لفائدة العاملين.

الالتزام الخامس: مونديال 2030 في خدمة التنمية

برنامج «إرث 2030»

- إعداد استراتيجية وطنية لاستثمار المنشآت الرياضية التي سيتم إنجازها أو تأهيلها في إطار كأس العالم 2030 بعد انتهاء التظاهرة.
- ربط المشاريع الرياضية بمخططات التنمية الجهوية، بما يضمن خلق فرص شغل وتنشيط الاقتصاد المحلي.
- تطوير السياحة الرياضية واستقطاب التظاهرات القارية والدولية بشكل منتظم.
- تشجيع المقاولات المغربية على الاستفادة من المشاريع والاستثمارات المرتبطة بمونديال 2030.
- تحويل المدن المستضيفة إلى أقطاب دائمة للرياضة، والثقافة، والاقتصاد، والابتكار.

الالتزام السادس: حكامة رياضية حديثة

برنامج «رياضة فعالة»

- مراجعة حكامة الجامعات الرياضية وتعزيز الشفافية وربط الدعم العمومي بمؤشرات الأداء والنتائج.
- إرساء نظام وطني لتقييم السياسات الرياضية وتتبع أثرها على الصحة والتنمية.
- تطوير التكوين في مهن الرياضة، والإدارة الرياضية، والطب الرياضي، والتسويق الرياضي.
- دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات الرياضة والتغذية والأداء الرياضي.
- إحداث مجلس وطني للرياضة يضم مختلف الفاعلين لتنسيق السياسات الرياضية واستشراف مستقبل القطاع.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏⵜⵣⵎⵓⵔⵜ ⵉⵣⵢⵓⵔⵏ ⵣⵓⵎⵓⵍⵉ